



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

جمهورية فايمار ودروسها للعراق

من أجل إعادة الحيوية للدولة والمجتمع في العراق

لقمان عبدالرحيم الفيلي

٣

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

جمهورية فايمار ودروسها للعراق من أجل إعادة الحيوية للدولة والمجتمع في العراق

لقمان عبدالرحيم الفيلي

٣

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر الكاتب.

جمهورية فايمار ودروسها للعراق .. من أجل إعادة الحيوية للدولة والمجتمع في العراق

٦٠ صفحة

الناشر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بغداد، أيار - مايو ٢٠٢٢

الطبعة الأولى

ISBN:978-9922-9781-2-3

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

لا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من المركز.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٦٠٩) لسنة ٢٠٢٢

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

المحتويات

المحتويات	٧
مقدمة المركز	٩
مقدمة المؤلف	١١
جمهورية فايمار - التكوين والخلفية التاريخية	١٣
جمهورية فايمار - العصر المبكر والذهبي	١٩
ماذا حدث عندما وضعت جمهورية فايمار جميع بيضها في سلة واحدة؟	٢٧
وصفة لخلق دكتاتور	٢٩
أوجه التشابه والاختلاف بين جمهورية فايمار وعراق ما بعد ٢٠٠٣	٣٦
دروس للعراق	٤١
المآخذ الرئيسة للمقارنة بين جمهورية فايمار وعراق ما بعد ٢٠٠٣	٤٣
الخاتمة	٤٥
الملحق (أ) رؤساء ومستشارو جمهورية فايمار (١٩١٩-١٩٣٣)	٤٨
الملحق (ب) الخصائص الرئيسة لدستور فايمار	٤٩
المختصرات	٥١
المصادر	٥٢

مقدمة المركز

تمثل التجارب والأحداث على امتداد المسيرة البشرية، ثروة تاريخية وخزاناً مليئاً بالعلوم والعبر والدروس، والاستفادة من تلك التجارب ضرورة لا غنى عنها بسبب أمرين: الأول هو طبيعة الاجتماع الانساني التي تشترك فيها أسس عامة وشاملة على الرغم من وجود الاختلاف في الجزئيات والتفاصيل، أما الأمر الثاني فيتمثل بوجود قوانين وسنن تحكم التاريخ والمجتمع كما هي الحال في القوانين والمعادلات التي تحكم حقول المعرفة والعلوم المختلفة، وإن الدروس والعبر من أحداث التاريخ والتجارب تكون ذات قيمة أكبر عند الاستفادة منها سواء كانت سلبية أو إيجابية، فالعبرة من التجارب هي مدى قدرة الأفراد والجماعات والدول على الاستفادة الحقيقية من دروس التاريخ والمجتمع، وذلك بتراكم المزايا والإيجابيات والبناء عليها وتلافي الأخطاء والتقصير وتجنب تكرارها.

إنّ دراسة «جمهورية فايمار ودروسها للعراق - من أجل إعادة الحيوية للدولة والمجتمع في العراق» بحث شائق يستعرض حقبة تاريخية في ألمانيا حيث تشكل فيها نظام سياسي جديد امتد من بعد الحرب العالمية الثانية ١٩١٩م إلى صعود النازية وحكم هتلر ١٩٣٣، وجمهورية فايمار هي نسبة إلى البلدة التي اجتمعت فيها الجمعية الوطنية الألمانية لانتخاب الحكومة في ظل النظام السياسي الجديد آنذاك.

تبحث الدراسة في استخلاص معالم التجربة السياسية لنظام جمهورية فايمار وتحليلها ومقارنتها مع تجربة جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وتحديد نقاط الاشتراك الأساسية على المستوى التاريخي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الدولية والأحداث الرئيسة التي ساهمت في تشكل وتكوين النظامين السياسيين في كلا التجريبتين العراقية والألمانية في إطار الحدود التاريخية لهما وعناصرهما التي يتشكل منها سياسياً واقتصادياً وثقافياً والسياقات المحيطة بهما.

تركز الدراسة على الاستفادة من الدرس والعبرة من نظام «جمهورية فايمار» لجمهورية العراق ونظامه السياسي والاجتماعي والمؤسسي بعد عام ٢٠٠٣م، وذلك بعد تحديد العناصر المشتركة والمختلفة في كلا التجريبتين، والتأكيد على عدم استبعاد هذه المقاربة استناداً لبعدها المسافة التاريخية وبعض الاختلافات الاجتماعية والسياسية والثقافية على الرغم من وجودها بلا شك، لان القوانين الحاكمة على المجتمع والسياسة تؤدي إلى نتائج متقاربة إذا ما توافرت ظروفها وسياقاتها المتشابهة

وإن اختلفت عناصر الجغرافية والمجتمع والزمان.

من هنا يسر مركز البيدر للدراسات والتخطيط أن يقدم لقرائه الكرام هذا الإصدار، ويأمل أن يساهم بتقديم هذه الدراسة لتجربة النظام السياسي في ألمانيا «جمهورية فايمار» وغيرها من التجارب المماثلة الأخرى؛ لتكون مصدراً نافعاً ومفيداً للنظام السياسي العراقي الجديد، وأخذ الدروس من المزايا والأخطاء التي واجهتها تلك الأنظمة السياسية. وفي ذات السياق نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي^١ المحترم على ما قدمه في هذه الدراسة من أفكار، وما بذله من جهد وتحليل ومقاربة منهجية بين كلا النظامين والتجربتين الألمانية والعراقية، والشكر موصول كذلك لقسم الأبحاث في مركز البيدر لإخراج هذه الدراسة وإكمالها بالشكل اللائق بها.

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

١. كاتب ودبلوماسي، يشغل حالياً منصب سفير جمهورية العراق لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

مقدمة المؤلف

منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في العام ١٩٤٩، كان الألمان وآخرون يسعون بفرغ الصبر لفهم وتعلم الدروس من انهيار جمهورية فايمار الألمانية في بدايات ثلاثينيات القرن العشرين وظهور النازية التي تلت تلك الحقبة. ومع ازدياد الديمقراطيات في العالم، بما في ذلك العراق بعد العام ٢٠٠٣، نرى تزامنها مع زيادة في التوجهات الشعبوية والتسلط والاستبداد، ومن هذا المنطلق نستطيع مع مراجعة جادة لتجربة جمهورية فايمار أن نتعلم الكثير منها ونقلل من أخطائنا ونحن حديثو العهد مع الديمقراطية.

إنَّ التعرف على جمهورية فايمار لا يساعدنا فقط على فهم المجتمع الألماني الذي ظهرت فيه الدكتاتورية مع نهاية تجربته الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى فحسب، ولكنه مفيد أيضاً كدرس في فهم الديمقراطيات عندما تكون هشّة. الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يقوم على ديمومة مؤسساتها وفعالية مواطنيها. المواطنون ينتقدون وبقيّمون ما يصل إليهم من معلومات وأخبار، وخاصة المعلومات السياسية الخاطئة، وهم المشاركون الفاعلون الذين يتحدثون ضد الظلم بدلاً من مشاهدته والسكوت عنه، وهم يرون سيطرة حكومتهم على مجتمعهم من خلال قادة غير خاضعين للمساءلة.

سنحاول في هذه الورقة توضيح المستلزمات والمتطلبات الرئيسة المسبقة للديمقراطية الصحيحة والصحية. إذ إن مراجعة تجربة جمهورية فايمار لا يساعدنا فقط، كعراقيين، في التعرف على هذه الجوانب الأساسية للديمقراطية فحسب، ولكنه أيضاً بمثابة تحذير واضح بشأن كيفية إدارة السياسة العراقية الهشّة. وسنقوم باستخدام أسلوب القياس التاريخي في المتن الرئيس لهذه الورقة لإظهار المراحل التاريخية لجمهورية فايمار منذ بدايتها وحتى انهيارها وربطها بالحقائق السياسية في العراق التي هيمنت على سياساته بعد سقوط نظام حزب البعث بعد العام ٢٠٠٣. وكذلك لتسليط الضوء على الأخطاء التي ارتكبت في حقبة جمهورية فايمار واستخدامها كرسائل تحذير واضحة للنظام السياسي العراقي الحالي والمجتمع، من أجل تحقيق أهداف الورقة وإطلاع المتلقي والقارئ العراقي على هذه المادة التاريخية المهمة، بدلاً من اتّباع منهجية التسلسل الزمني الدقيق في بعض الأماكن. علماً بأن أوجه التشابه في الاختلال الوظيفي بين الجمهوريتين ليست قليلة ولا يمكن لأحد بسهولة رفض المقارنة واعتبار كلا المثالين مختلفين أو فريدين للغاية.

عندما يتبادر إلى الذهن مفردة جمهورية فايمار، من المحتمل تخيل حقبة مضطربة ومثيرة للانقسام في التاريخ الألماني كشفت ضعف الديمقراطية أمام الاستبداد والتي أدت إلى ظهور الحزب

النازي بزعامة أدولف هتلر. ومع ذلك، ستحاول هذه الورقة توضيح أن واقع النظام كان أكثر تعقيداً بشكل كبير ولم يكن هناك عامل واحد يحدد مسار ومستقبل جمهورية فايمار. ونظراً للعديد من أوجه التشابه بين جمهورية فايمار ووضع عراق ما بعد ٢٠٠٣، فإن الهدف الأساس لهذه الورقة هو التأكيد على الدروس الرئيسة ومعرفة كيف يمكننا معالجة خطوط الصدع والخلل التي عانى منها المجتمع الألماني ومؤسسته السياسية خلال حقبة فايمار.

جمهورية فايمار هي عنوان للنظام السياسي الألماني للسنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣، أي المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى حتى صعود ألمانيا النازية إلى السلطة. سُميت هذه الجمهورية جرياً على اسم بلدة فايمار حيث سُكّلت الحكومة الألمانية الجديدة من قبل الجمعية الوطنية بعد تنازل القيصر فيلهلم الثاني، على الرغم من أن الدولة كان يُطلق عليها عادةً اسم «ألمانيا» فقط، ولم ينتشر مصطلح «جمهورية فايمار» في الأدب الإنجليزي حتى الثلاثينيات من القرن العشرين^٢.

ومنذ بداياتها المضطربة إلى مدة قصيرة من النجاح ثم الكساد المدمر، عانت جمهورية فايمار الألمانية من فوضى واضطرابات سياسية ومجتمعية خلقت فضاءاتٍ سمحت بصعود أدولف هتلر وحزبه النازي إلى دفة الحكم. وتجربة جمهورية فايمار قصة مثيرة للاهتمام - ليس فقط بسبب نهايتها المأساوية وانحدارها إلى الشمولية النازية، ولكن أيضاً من أجل الدروس التي تقدمها للعالم الحديث. وستغطي الورقة مراحل الجمهورية خلال ١٣ سنة والعوامل الرئيسة التي أدت إلى زوالها، وأخيراً المقارنة الرئيسة مع جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣ والعديد من الدروس التي يجب أن نتعلمها نحن العراقيين ودول الشرق الأوسط الأخرى السائرة على المسار نفسه.

لقد أتاح عملي كسفير للعراق لدى ألمانيا فرصة التعمق في تاريخ هذه الأمة الغنية والتحدث إلى مؤرخيها وأوساطها الأكاديمية والاطلاع على علومها السياسية بشأن المتطلبات الرئيسة للدول لتكون قادرة على التطور والازدهار والتحكم بأمنها في أعقاب الحروب والدمار. ومن خلال تجربتي الدبلوماسية المهنية، في العمل في الساحة الألمانية وقبلها في الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، فإن الظروف قد تسمح بالتعرف على القليل من كيفية تعامل الدول الأخرى مع تحدياتها العميقة الجذور.

ولا يمكن للمرء أن يتجنب الاعتراف بأن العراق يواجه الآن العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية والبيئية والديموقراطية والاقتصادية. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بالسعي للتعلم من أخطائنا وأخطاء الدول والتجارب الأخرى التي سبقتنا، والتاريخ يعيد نفسه عندما نتجاهل دروسه. وفي الواقع، إنها تتسارع في تكرار هذه الأخطاء بمجرد أن نصنف أنفسنا كأمة فريدة ومتميزة للغاية.

2. For more details, see E. Kolb 2004, "The Weimar Republic", London-New York.

جمهورية فايمار - التكوين والخلفية التاريخية

امتدت الحرب العالمية الأولى خلال السنوات (١٩١٤-١٩١٨) بمشاركة ٣٠ دولة و٦٥ مليون جندي. ولقد كانت حرباً كبدت جميع الجبهات خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وقتالاً وأضراراً جسيمة للبلاد أينما حدث القتال - فهو صراع تميز بخسائر فادحة لجميع الأطراف ولحق الدمار بخنادق الخطوط الأمامية والإبادة الجماعية والنزاعات الأهلية والمجاعات والثورات. وحصدت هذه الحرب أرواح أكثر من تسعة ملايين جندي وأكثر من خمسة ملايين مدني. وكنتيجة للحرب، انهارت ثلاث إمبراطوريات أوروبية (الألمانية، والنمساوية المجرية، والعثمانية)، فضلاً عن حالة من الذعر والهلع والنزوح لملايين الناس. ويؤمن المؤرخون أن تأثير الحرب العالمية الأولى على ألمانيا وغيرها من البلدان الرئيسية في جميع أنحاء العالم خلق ظروفاً ساعدت على ظهور النازية والفاشية في السنوات التي تلت الحرب الأولى وأدت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر دمويةً ودماراً^٣.

كتبت دوريس بيرغن أنه في حين أن الحرب العالمية الأولى لم تسبب النازية، إلا أن عواقبها تركت أرضاً خصبة للتاريخ الذي أعقب ذلك بثلاث طرق في الأقل^٤:

١- بدا الدمار والوحشية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى لكثير من الأوروبيين وكأنه إثبات على أن حياة الإنسان رخيصة ولا قيمة لها.

٢- خلقت صدمة الحرب العالمية الأولى في الأوروبيين وقادتهم «خوفاً عميقاً من المخاطرة بحرب أخرى على الإطلاق».

٣- تركت قرارات إنهاء الحرب مفعولها السلي في جميع أنحاء أوروبا وخصوصاً مع استمرار الاستياء من الحرب وشروط السلام. وأثبتت هذه الاستياءات لاحقاً أنها مفيدة للقادة الشعبويين مثل أدولف هتلر الذي سعى إلى خلق سياسة استياء عززت شعوراً مريراً بالإذلال عند الألمان.

لقد خلفت الحرب العالمية الأولى وراءها ألمانيا دولةً ممزقةً بعد مقتل مليوني شاب وجرح ٤,٢ مليون آخرين، وكان ١٩٪ من ضحايا الحرب من الذكور. ولقد عانى سكانها المدنيون من سوء التغذية والتجوع نتيجةً لحصار الحلفاء، وكانت نتيجة المجاعة خطيرة ومميتة في كثير من الأحيان،

3.Ibid. pp. 42-3.

4.Ibid. pp. 42-3.

فضلاً عن إضراب العمال في محاولة للحصول على ظروف عمل أفضل؛ إذ شهد العام ١٩١٧ وحده ٥٦٢ إضراباً. باختصار، كانت ألمانيا تتفكك وتحولت الحكومة، المتمحورة حول إمبراطور غير فعال، إلى ديكتاتورية عسكرية غير قادرة على إصلاح نظامها^٥.

في آب ١٩١٨ أصبح واضحاً أنّ الهجمات العسكرية الأخيرة لألمانيا قد فشلت، لذلك قام الجنرالان بول فون هيندنبورغ وإريك فريدريش لودندورف بنقل سيطرة الحكومة إلى المستشار ماكس فون بادن، وهو شخصية معتدلة، لسرّ الإصلاحات المرجوة والمطلوبة. وكانت لهذا الانتقال في السلطة آثارٌ بعيدة المدى، إذ قام المسؤولون الكبار عن الحرب نفسها وما صاحبها من كوارث بشرية واقتصادية على الإمبراطورية الألمانية بتسليم هزيمتهم إلى حكومة مدنية جديدة أصبحت بعد ذلك مسؤولة عن إجراء مفاوضات سلام مع الحلفاء المنتصرين^٦.

وفي تشرين الأول ١٩١٨، عُدّل دستورُ الإمبراطورية الألمانية لمنح المزيد من الصلاحيات للبرلمان المنتخب. وفي ٢٩ تشرين الأول، اندلع تمردٌ بين البحارة في ميناء كيل، وبدأ البحارة والجنود والعمال بانتخاب مجالس العمال والجنود على غرار «سوفييتات» ثورة ١٩١٧ الروسية. وانتشرت الثورة في جميع أنحاء ألمانيا، واستولى المشاركون على السلطة العسكرية والمدنية في مدن مختلفة ولكن دون خسائر في الأرواح^٧.

لم يكن أداء ألمانيا جيداً بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وُضعت في فوضى اقتصادية واجتماعية مقلقة بعد سلسلة من التمردات التي قام بها البحارة والجنود الألمان، وعليه فقد القيصر فيلهلم الثاني دعم جيشه وشعبه، وأُجبر على التنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨. وفي اليوم التالي، أُعلن عن حكومة مؤقتة تتكون من أعضاء من الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP) والحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل في ألمانيا (USDP)، وعليه نُقلت السلطة من الجيش إلى الحكومة المدنية^٨.

٥. للمزيد من التفاصيل انظر: J. Hiden 2014, „The Weimar Republic”, London-New York.
6. E. J. Feuchtwanger 1993 „From Weimar to Hitler/ Germany, 1918-33”, pp. 1-13, New York.

٧. للمزيد من التفاصيل انظر:

E. Kennedy 2004 “Constitutional Failure, Carl Schmitt in Weimar”, Durham- London.
8. E. J. Feuchtwanger 1993 „From Weimar to Hitler/ Germany, 1918-33”, pp. 21-32, New York.

خلال المدة من تشرين الثاني ١٩١٨ إلى كانون الثاني ١٩١٩، حكم ألمانيا «مجلس نواب الشعب» بقيادة فريدريش إيبرت وهوجو هاس، وأصدر المجلس عدداً كبيراً من المراسيم التي أحدثت تحولاً جذرياً في السياسات الألمانية، إذ تبني نظام ثماني ساعات ليوم العمل، وإصلاح العمالة المنزلية، ومجالس العمل، وإصلاح العمل الزراعي، وحق جمعيات الخدمة المدنية، وإغاثة الرعاية الاجتماعية للبلديات المحلية (مقسمة بين الرايخ/ الحكومة المركزية والولايات) والتأمين الصحي الوطني، وإعادة العمال المسرّحين، والحماية من الفصل التعسفي مع الاستئناف كحق، واتفاقية أجر منظمة، واقتراع عام من سن ٢٠ عاماً في جميع أنواع الانتخابات - المحلية والوطنية. كما دعا إيبرت إلى «المؤتمر الوطني للمجالس»، الذي انعقد للمدة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول ١٩١٨، وحصل فيه حزب الأغلبية الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا (MSPD) على الأغلبية. وهكذا، تمكن إيبرت من إجراء انتخابات لجمعية وطنية مؤقتة من شأنها أن تُعطي مهمة كتابة دستور ديمقراطي للحكومة البرلمانية، وبالتالي سعيه لتهميش الحركة التي دعت إلى جمهورية اشتراكية^٩.

في كانون الأول ١٩١٨، أُجريت انتخابات الجمعية الوطنية المكلفة بوضع دستور برلماني جديد. وفي ٦ شباط ١٩١٩، اجتمعت الجمعية الوطنية في مدينة فايمار (٢٨٠ كلم عن برلين) وشكلت تحالف فايمار. كما انتخبت زعيم الحزب في كانون الأول ١٩١٨، وأُجريت انتخابات الجمعية الوطنية المكلفة بوضع دستور برلماني جديد، كما انتخبت زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي فريدريش إيبرت كأول رئيس لجمهورية فايمار. وخلال المناقشات في فايمار، استمر القتال وأُعلنت جمهورية سوفيتية في ميونيخ ولكن سرعان ما أُخمدت من قبل فريكوربس (فيلق المتطوعين) وبقايا الجيش النظامي. وأدّى سقوط جمهورية ميونيخ السوفيتية في هذه الوحدات (التي كان العديد منها يقع في أقصى اليمين) إلى نمو الحركات والمنظمات اليمينية المتطرفة في بافاريا، بما في ذلك تنظيم المنظمة، والحزب النازي، ومجموعات الملوك الروس المنفيين. واستمر القتال المتقطع في جميع أنحاء البلاد، وفي المقاطعات الشرقية، إذ قاتلت القوات الموالية للنظام الملكي الذي سقط في ألمانيا ضد الجمهورية، بينما قاتلت ميليشيات القوميين البولنديين من أجل الاستقلال: انتفاضة بولندا الكبرى في بروفينز بوزن وثلاث انتفاضات سيليزيا في سيليزيا العليا^{١٠}.

٩. للمزيد من التفاصيل انظر:

W. Mühlhausen 2006 „Friedrich Ebert 1871-1925/ Reichspräsident der Weimarer Republik“, Dietz.

10. R. Blanke 2021 “Orphans of Versailles, The Germans in Western Poland”, University Press of Kentucky.

في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ جرت انتخابات الجمعية الوطنية، وشهدت السماح بتصويت النساء للمرة الأولى. وفي ذلك الوقت، كانت الأحزاب اليسارية الراديكالية، بما في ذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل في ألمانيا (USDP) والشيوعيون (KPD)، بالكاد قادرة على تنظيم نفسها، مما أدى إلى الحصول على أغلبية كبيرة من المقاعد للقوى المعتدلة إلى حزب الأغلبية الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا (MSPD). ولتجنب المعارك المستمرة في برلين، انعقدت الجمعية الوطنية في مدينة فايمار، وأنشئ دستور فايمار لجمهورية في ظل نظام جمهوري برلماني مع انتخاب مجلس نواب (الرايخستاغ) عن طريق التمثيل النسبي وحصل الحزب الديمقراطي على ٨٠٪ من الأصوات^{١١}.

وحتى قبل توقيع الهدنة مع الحلفاء في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، سيطر زعيم حزب (SPD) كورت إيسنر وأتباعه على ميونخ وأعلنوها جمهورية بافاريا. مثلما أعلن فريدريش إبيرت من الحزب الاشتراكي الديمقراطي «المعتدل» جمهورية ديمقراطية جديدة في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، وكان كارل ليبكنخت من الاشتراكيين المستقلين (USPD) على وشك إعلان إنشاء جمهورية اشتراكية جديدة بدعم من الجماهير الثورية. وعرف إبيرت أنه يحتاج إلى دعم عدد صغير في الأقل من الاشتراكيين المستقلين لدرء دفع ليبكنخت من أجل جمهورية اشتراكية. وحصل على الدعم الذي يحتاجه من خلال تشكيل مجلس مفوضي الشعب والذي تألف من ثلاثة من قادة (USPD) وثلاثة من (SPD) ومن ثم عُرفت جهود ليبكنخت وفشلت.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تلقى إبيرت مكاملة من الجنرال جروينر في مقر الجيش في سبا (المقر العسكري الألماني). وفي ذلك الوقت، أُعلم جروينر إبيرت أن القيصر قد غادر ألمانيا متجهاً إلى هولندا وأنه يتمنى أن تقدم الحكومة الجديدة الدعم لضباط الصف والتقاليد العسكرية البروسية، لأنها حافظت على النظام بين الرتب. كما عرض جروينر على إبيرت دعم الجيش إذا كان إبيرت سيساعد في مقاومة البلشفية بقمع أنشطة بعض المجالس العمالية والجنود الأكثر راديكالية. وكان إبيرت يكره البلشفية بقدر كره جروينر؛ وكان يفضل الملكية الدستورية، وفي النهاية تعهد بدعم الحكومة الجديدة مقابل مساعدة الجيش في مواجهة التحدي البلشفي.

11. G. Smith 1985 "Democracy in Western Germany Parties and Politics in the Federal Republic", Gower.

أعلنت الجمهورية بسرعة، لكن شكلها لم يكن معروفاً تماماً في ذلك الوقت، وكان على «الجمهورية» الجديدة أن تتعامل بسرعة مع مجموعة من المشكلات بما في ذلك توقيع هدنة وتسريح الجيش والسيطرة على ثورة متنامية. وأجبر تنازل القيصر الأمراء والطبقة الملكية الآخرين على فعل الشيء نفسه، ولكن على عكس الثورة الروسية المجاورة، حيث سفك الشيوعيون دماء الملوك وأطلقوا النار على ضباط الجيش القيصري، حافظت الثورة الألمانية على الإحساس الغريب باللياقة الذي اتسمت به حركات تمرد الوحدة العسكرية والحزبية قبل شهر، ولم يكرروا الوحشية التي مارسها البلاشفة على القيصر وعائلته. كما أظهر هؤلاء الثوار غضبهم بمجرد قطع شارات رتبة الضباط بدلاً من اللجوء إلى الإعدام خارج نطاق القانون، كما كان سائداً في روسيا البلاشفة. ولعل من السخرية أنه سُمع من أحد سكان برلين منزعجاً من هذا الحشد المنظم قائلاً: «أنا لا أحب هذه الثورات السلمية على الإطلاق، يجب أن ندفع ثمنها يوماً ما»^{١٢}.

استمرت المظاهرات العمالية والاضطرابات على نطاق صغير، لكن الجيش وفريكوريس (فيلق المتطوعين أو المرتزقة) ضمنوا أن الجمهورية الجديدة لن تنحرف بشكل حاد إلى اليسار. وشهدت انتخابات مجلس النواب في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ إقبالاً بنسبة ٨٣٪ وشمل لأول مرة نساء فوق العشرين عاماً. كما حصل حزب إيبيرت (SPD) على ٣٨٪ من الأصوات، وحصل حزب الوسط الكاثوليكي على ٢٠٪ تقريباً وحصلت الأحزاب القومية والملكية على أقل من ١٥٪ من الأصوات المبدلي بها.

وبسبب الاضطرابات المستمرة في برلين في شباط ١٩١٩، انتخب المندوبون إيبيرت أول رئيس للجمهورية في مدينة فايمار، ومن هنا أخذت الحكومة الجديدة والنظام الجمهوري اسمها. من المفارقات أنه بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٣، لم يحط أي اسم واحد للدولة الجديدة بقبول واسع النطاق بين الألمان أنفسهم، وبالتالي احتفظ بالاسم القديم للرايخ الألماني رسمياً، على الرغم من أنه نادراً ما استخدمه أي شخص من الطيف اليميني خلال حقبة فايمار. وفضل حزب الوسط الكاثوليكي سنترم (Zentrum) مصطلح الدولة الشعبية الألمانية، بينما فضل اليسار المعتدل مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني المستشار فريدريش إيبيرت (جمهورية ألمانيا). وبحلول منتصف عشرينات القرن الماضي، استخدم معظم الألمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولكن بالنسبة لليمين المناهض للديمقراطية، كانت كلمة الجمهورية بمثابة تذكير مؤلم هيكل الحكومة الذي اعتقد

12.M.E. Telzrow 2009 "Lessons of the Weimar Republic" [Enter date 11/2/2022], <https://thenewamerican.com/lessons-of-the-weimar-republic/>

أنه فُرض من قبل رجال دولة أجنب، إلى جانب نقل مركز السلطة لفايمار وطرده القيصر فيلهلم في أعقاب إذلال وطني كبير.

في النهاية، وعلى الرغم من وجود جمهورية جديدة في ألمانيا، فقد استمر العديد من النخبة المحافظة القديمة، الذين شغلوا مناصب مهمة في السلطة في ظل النظام الملكي، في أدوار مماثلة داخل جمهورية فايمار الجديدة. وكانت هذه محاولة للحفاظ على الاستقرار في الحكومة والنظام الجديد، فقد كان ذلك يعني أنّ هؤلاء الموظفين المدنيين والقادة العسكريين ما زالوا يتمتعون بنفوذ وسلطة هائلين، غير متناسين أنّ قوة وتأثير النخبة المحافظة ستكون لاحقاً حاسمة في تعيين أدولف هتلر مستشاراً.

جمهورية فايمار - العصر المبكر والذهبي

واجه القادة الجدد لجمهورية فايمار تحدياتٍ كبيرةً وهائلة، خاصة في المجالات الاقتصادية، لا سيما العبء الذي أُلقي عليهم من قبل العهد السابق والقيادة المنتهية ولايتها للقيصر والجنرالات. واتخذ هذا عدة أشكال، الأول هو التكلفة الهائلة للحرب نفسها والأضرار التي ألحقتها بالاقتصاد المدني الألماني. والثاني، معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ وإلزام دول الحلفاء للألمان بدفع تعويضات هائلة عن تكلفة الحرب بينما احتلوا في الوقت نفسه بعض المناطق الأكثر إنتاجية في غرب ألمانيا، على سبيل المثال، فقدت ألمانيا ١٣٪ من أراضيها بما في ذلك المناطق التي تمثل ١٦٪ من الفحم و ٤٨٪ من إنتاج خام الحديد.

وكان لارتفاع مدفوعات مبالغ التعويضات وتكاليف الحرب عواقب اقتصادية وخيمة على ألمانيا، إذ ارتفعت تكلفة المعيشة فيها اثنتي عشرة مرة بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٢. وعندما سعت الحكومة إلى دفع تعويضات ببساطة عن طريق طباعة المزيد من النقود انخفضت قيمة العملة الألمانية بسرعة، مما أدى إلى تضخم مفرط. وفي كانون الثاني ١٩٢٠، كان سعر الصرف ٦٤,٨ مارك للدولار الواحد، وفي تشرين الثاني ١٩٢٣، كان الرقم ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى واحد. وكان لهذه الكارثة الاقتصادية عواقب اجتماعية خطيرة أيضاً وعليه وجدَّ العديد من الألمان الذين اعتبروا أنفسهم من الطبقة المتوسطة معدمين الآن^{١٣}.

ولم يقتنع بعض الحلفاء السابقين في الحرب العالمية الأولى بادّعاء ألمانيا بأنها لا تستطيع دفع التعويضات، وفي خرق صارخ لنظام عصبة الأمم، احتلت القوات الفرنسية والبلجيكية خلال المدة (بين ١١ كانون الثاني ١٩٢٣ - ٢٥ آب ١٩٢٥) المنطقة الصناعية الرئيسة في ألمانيا، منطقة الرور، إذ كانت عازمة على الحصول على مدفوعات التعويض عنوةً.

من جانبهم، وفي أعقاب أربع سنوات من الحرب الوحشية التي دمرت مناطق واسعة من فرنسا وبلجيكا وأسفرت عن خسارة ملايين الأرواح، لم يكن الحلفاء في حالة مزاجية إيجابية لتقديم شروط متساهلة للألمان. وعليه فقدت ألمانيا مساحاتٍ شاسعةً من الأرض، بما في ذلك الألزاس واللورين لصالح فرنسا، ومعظم غرب بروسيا، وأعلى سيليزيا، وبوزان إلى بولندا المشكّلة حديثاً. وتصبح دانتزيغ «مدينة حرة» في ظل عصبة الأمم المنشأة حديثاً، وفقدت كذلك كل مستعمراتها الخارجية. وقد

13. A. Fergusson 2010, "When Money Dies The Nightmare of Deficit Spending, Devaluation, and Hyperinflation in Weimar Germany", PublicAffairs.

ألقى البند ٢٣١ سيئ السمعة «بند ذنب/مسؤولية الحرب» اللوم عن الحرب بالكامل على ألمانيا، وخفض عديد الجيش الألماني إلى مائة ألف متطوع فقط، على أن يكون أسطولها البحري محدوداً، وكذلك حُظِر انضمامها إلى عصبة الأمم^{١٤}.

لقد كان الأمر الأكثر تدميراً بالنسبة لبلد خرج توأماً من حرب مكلفة، هو التعويضات غير المحددة التي فُرضت على ألمانيا. و بحلول أيار ١٩٢١، طُلب من ألمانيا دفع ٢٠ مليار مارك ذهبي كدفعة مؤقتة. وفي ١٢ أيار، أعلن مستشار الحزب الديمقراطي الاشتراكي فيليب شيدمان، «ما اليد التي يجب ألا تدبل والتي تضع هذه القيود على نفسها وعلينا؟» لكن بالنسبة للحلفاء، بدت هذه الشروط عادلة، غير متناسين أنّ المشاعر المعادية للألمان كانت عالية جداً لا سيما في الدول الأوروبية التي عانت على أيديهم. وكان القرار أنّ الوقت قد حان لجعلهم يدفعون الثمن، وقد سيطر هذا الشعور على المشهد السياسي لسنوات بعد الحرب، لا سيما بين الفرنسيين، الذين سئموا بلا شك النزعة العسكرية الألمانية.

ومع مراجعة تاريخية للأحداث وتبعاتها، ماذا لو لم يتخذ الحلفاء هذا النهج، وبدلاً من ذلك نظروا في طرقٍ لدعم المؤسسات السياسية لدولة ألمانية وتطورها، فلربما لم يصل هتلر إلى السلطة أبداً؟ وكانت الهزيمة، إلى جانب الواقع القاسي لمعاهدة فرساي، تجربة مؤلمة لألمانيا. فقد عزز الشعور بالخيانة - «الطعنة في الظهر» التي يُزعم أنّها أرتكبت من قبل اليهود والاشتراكيين والتي هزمت في النهاية الجيش الألماني الذي لم يهزم عسكرياً أصلاً، وأصبحت قضية التعويضات نقطة تجمع للقوميين والفاشييين^{١٥}. وكان العنصر الرئيس الآخر الذي أضيف إلى رواية الخيانة هو أنّ ألمانيا انتصرت بالفعل في الحرب على الجبهة الشرقية، في آذار ١٩١٨ (عبر معاهدة بريست ليتوفسك) بينما خسرت الحرب على الجبهة الغربية، والتي هي أبطلت بنفسها معاهدة بريست - ليتوفسك وجعلت ألمانيا تُعدُّ الخاسر من جبهتي الحرب.

بعد انتهاء الحرب وتشكيل هذه الجمهورية «الفايمارية» الجديدة، واجه الألمان أوقاتاً عصيبة لبضع سنوات. وفي عام ١٩٢٢، أي بعد ثلاث سنوات من توقيع ألمانيا على معاهدة فرساي، لم يزد استهلاك اللحوم في البلاد منذ حقبة الحرب. كان ٢٢ كغم للفرد في السنة لا يزال أقل من

14. Ibid.

15. R. Blanke 2021 "Orphans of Versailles, The Germans in Western Poland", University Press of Kentucky.

نصف الإحصاء البالغ ٥٢ كغم في عام ١٩١٣، أي قبل اندلاع الحرب. وشعر الألمان بنقص الغذاء بشكل أقوى مما كان عليه خلال الحرب، وتناقض بشكل صارخ مع توقعاتهم وتطلعاتهم لجمهوريةهم الجديدة. ولم تخف أعباء الحرب العالمية الأولى إلا قليلاً في السنوات التالية، ومع بداية معاهدة فرساي، إلى جانب التضخم الاقتصادي الشامل، ظلت ألمانيا في أزمات مستمرة ومنتالية. وأظهر استمرار المعاناة لسلطة فايمار بشكل سلمي، وعليه حُلقت سردية سلبية كبيرة في الرأي العام ضد الجمهورية الجديدة وفشلها لاحقاً.

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٩ وُقِّع على معاهدة فرساي وقُسمت إلى أربعة أقسام: القضايا الإقليمية، ومطالب نزع السلاح، والتعويضات، وتشخيص الطرف المذنب. وجردت الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية وسُلِّمت بالكامل لقوات الحلفاء. لكن الضربة الأكبر للألمان كانت أنهم أُجبروا على التخلي عن أراضي الألزاس واللورين. كما جردت العديد من الأراضي الحدودية الألمانية من السلاح وسمح لها بتطبيق سياسة تقرير المصير. واضطّر الجيش الألماني إلى تحديد وجوده بأن لا يكون أكثر من ١٠٠.٠٠٠ رجل بينهم ٤.٠٠٠ ضابط فقط. ومع ذلك، كانت الميزة الرئيسة لهذا التقييد أنّ Reichswehr / الرايشفير (وهو الاسم الرسمي للقوات المسلحة الألمانية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٥) كان بإمكانه اختيار أفضل المجندين للخدمة. ومع ذلك، مع انخفاض إمكانات الدروع وعدم وجود دعم وقوات جوية، كان من الممكن أن يتمتع الرايشفير بقدرات قتالية محدودة. وجُنِّد العسكريون بشكل أساس من الريف، حيث كان يُعتقد أنّ الشباب من المدن كانوا عرضة للسلوك الاشتراكي، مما قد يزعج ولاء العسكريين لضباطهم المحافظين. وبقيت القوات المسلحة الجديدة للرايشفير تحت السيطرة الكاملة لطبقة الضباط الألمان، على الرغم من إعادة تنظيمهم الاسمي^{١٦}.

اضطرت ألمانيا إلى تدمير كل تحصيناتها في الغرب، ومُنعت من امتلاك سلاح جوي ودبابات وغازات سامة ومدفعية ثقيلة. وأغرقت العديد من السفن وحُطرت الغواصات كذلك، وأُجبرت ألمانيا بموجب المادة ٢٣٥ على دفع ٢٠ مليار مارك ذهبي، أي حوالي ٤,٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٢١. وحملت المادة ٢٣١ ألمانيا وحلفاءها مسؤولية التسبب في كل الخسائر والأضرار التي تكبدها الحلفاء. وبينما أغضبت المادة ٢٣٥ العديد من الألمان، لم يكن هناك انزعاج ألماني بشأن أيّ جزءٍ من المعاهدة أكثر من المادة ٢٣١ آنفاً.

16.Schaefer K.2020, "German Military and the Weimar Republic", Pen & Sword Books Limited.

نتيجةً لذلك، سرعان ما تعرضت قيادة الجمهورية الجديدة إلى الهجوم من الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية. إذ اتهم اليسار الراديكالي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم بخيانة المثل العليا للحركة العمالية من خلال منع الثورة الشيوعية والسعي لقلب الجمهورية والقيام بذلك بأنفسهم، وعارضت مصادر يمينية مختلفة قيام أي نظام ديمقراطي، مفضلةً ملكية استبدادية مثل الإمبراطورية الألمانية. ولمزيد من تقويض مصداقية الجمهورية، ألقى بعض اليمينيين (خاصة بعض أعضاء سلك الضباط السابقين) اللوم أيضاً على مؤامرة مزعومة للاشتراكيين واليهود في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى^{١٧}.

لقد ورثت القيادة السياسية لهذه الجمهورية الجديدة أمةً ألمانية منهكة ومستنزفة ومجاعة لأربع سنوات من الحرب الشاملة، كما كانت منقسمة وملبئة بعدد لا يحصى من الجماعات السياسية، بما في ذلك الثوار في أقصى اليسار والرجعيين في أقصى اليمين. وكانت ألمانيا تحت رحمة القوى الأجنبية أيضاً التي أرادت معاقبتهم على الحرب ومنع التهديدات المستقبلية من خلال تدمير الاقتصاد الألماني. ولقد أهدت الشروط المهينة لمعاهدة فرساي مشاعرَ القوميين المدعورين، الذين تشبثوا بالاعتقاد بأن استسلام عام ١٩١٨ لم يكن مبرراً، وهو من صنع الاشتراكيين والمتآمريين اليهود. وباختصار، لقد صاغ رجال فايمار أنموذجاً طموحاً للحكومة الجمهورية الجديدة - لكن توحيد جميع الألمان أو حتى معظمهم وراء هذا النموذج كان شبه مستحيل^{١٨}.

في أيامها الأولى، كانت المشكلات الأكثر إلحاحاً وظهوراً لفايمار ألمانيا هي عدم الاستقرار السياسي والعنف والمعاناة الاقتصادية. وكانت هذه المشكلات حادة بشكل خاص في أوائل عشرينيات القرن الماضي. وقد كانت قدرة الحكومة على الاستجابة مقيدة بالنظام السياسي الجديد، وبدلاً من تشجيع القيادة الحاسمة وتسهيل العمل، أصبح الرايخستاغ (مجلس النواب) مستنقِعاً من الأحزاب الصغيرة والأفكار المتضاربة والمصالح الذاتية. وهذا العبء الفظيع من الاقتتال السياسي الداخلي قضى على أي أمل في الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب، ولم يستطع الاقتصاد الألماني المدمّر بالفعل تحمل هذا العبء، وبحلول عام ١٩٢٢ كانت حكومة برلين تتخلف عن سداد مدفوعات تعويضات الحرب الفصلية للحلفاء.

17. Ibid.

18. M.P. Price 1999, "Dispatches from the Weimar Republic Versailles and German Facism", Pluto Press.

في عام ١٩٢٣، انتخبت ألمانيا جوستاف ستريسمان مستشاراً جديداً لها، والذي أمر عمال الرور بالعودة إلى المصانع واستبدال المارك بعملة جديدة، وهي رينمارك (Retenmark) المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أواخر عام ١٩٢٣، طلبت عصبة الأمم من المصري الأمريكي ومدير الميزانية، تشارلز داوز (Dawes)، المساعدة في معالجة قضايا التعويضات والتضخم المفرط في ألمانيا. وعليه قدم داوز خطته التي حددت منهجية وخارطة دفعات ألمانية لدفع المزيد من التعويضات المعقولة على نطاق متدرج، وقد حصل داوز في وقت لاحق على جائزة نوبل للسلام لجهوده^{١٩}. ولقد ساعدت خطة داوز وقيادة ستريسمان على استقرار جمهورية فايمار وتنشيط اقتصادها. فضلاً عن ذلك فقد أصلحت ألمانيا علاقاتها مع فرنسا وبلجيكا وسمح لها أخيراً في العام ١٩٢٦ بالانضمام إلى عصبة الأمم، مما فتح الباب أمام ألمانيا للتجارة الدولية.

وبموجب هذه الخطة، حُفضت التعويضات إلى ٥٠ مليون مارك سنوياً للسنوات الخمس المقبلة، ثم ١٢٥ مليون علامة في العام التالي. كما أوصت الخطة بإعادة تنظيم البنك الوطني الألماني، وأن تحصل ألمانيا على قرض دولي، وكان هذا القرض مقابل ٨٠٠ مليون مارك ذهبي، ومولت بشكل أساس من قبل أمريكا. ونتيجة لذلك، خففت هذه الإجراءات من الضغط الاقتصادي على ألمانيا، وبدأت العلاقات مع الدول الأخرى في التحسن ثم الاستقرار.

بشكل عام، تحسنت الحياة في جمهورية فايمار واستقرت العملة الألمانية ولكن بتكلفة باهظة، وكانت البطالة متفشية، وانخفضت الأجور، وهيمنت الأسعار المرتفعة على السوق. ولكن بحلول عام ١٩٢٤، بدأ أن مشكلات الجمهورية المبكرة قد انتهت. ولقد نجح وزير الخارجية غوستاف ستريسمان (١٩٢٣ إلى ١٩٢٩) في تنظيم العلاقات الخارجية مع الحلفاء الغربيين. وفي عام ١٩٢٤، ربطت خطة داوز المصالح الاقتصادية الأمريكية مع ألمانيا، وأصبحت ترتيبات التعويضات أكثر قابلية للإدارة. وفي عام ١٩٢٥، بدأ الفرنسيون المكروهون من قبل الألمان بمغادرة منطقة الرور المحتلة. وبحلول عام ١٩٢٧، سُحبت لجنة نزع السلاح. وبحلول عام ١٩٣٠، كان من المقرر تطهير الأراضي الألمانية من أي احتلال أجنبي. وفي عهد جوستاف ستريسمان، أحرزت ألمانيا تقدماً ملحوظاً على جبهة السياسة الخارجية، ولكن كانت هناك مشكلات أخرى ظهرت في الأفق للجمهورية الجديدة.

19. S.A. Schuker1976, "The End of French Predominance in Europe: The Financial Crisis of 1924 and the Adoption of the Dawes Plan", Chapel Hill: University of North Carolina Press.

وإدراكاً منها أنّ ألمانيا المفلسة من شأنها زعزعة استقرار أوروبا وتهديد اقتصادها، تدخلت الولايات المتحدة، وتفاوضت مع حكومة فايمار التي كانت أكثر استعداداً للتفاوض. وكانت توقعات الولايات المتحدة لدعم ألمانيا متوافقة مع نظرتها الخاصة لبدء استثمارات خارجية ضخمة، وأعدت خطة داووز لعام ١٩٢٤ تشكيل مدفوعات التعويضات وسهّلت مليارات الدولارات من القروض الأجنبية البدء بإعادة الحيوية للاقتصاد الألماني، وسمح ضحُ رأس المال هذا للقطاعات الصناعية والتصنيعية الألمانية بالتعافي بسرعة، مما أدى إلى تحسينات سريعة في التوظيف والأجور ومستويات المعيشة.

لقد استنزف شبح الانحدار الوطني قوة الجمهورية الجديدة، وقد كان عدد الشباب الذين دعموا نظام فايمار قليلاً؛ وكانوا في الغالب أكثر اهتماماً بالشرب والرقص. وفي الواقع، كانت إحدى النتائج المؤسفة للحرب العالمية الأولى أنّ العديد من الشباب في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي نشأوا بدون آباء، فضلاً عن تمزق الروابط التقليدية التي كانت تربط الشباب بأسرهم ومجتمعاتهم بسبب الحرب والاضطرابات التي أعقبتها. وكانت تجربة ألمانيا فايمار محرّرة للشباب الألمان، لكنهم بدأوا بشكل متزايد في رؤية الحكومة تهيمن عليها الأحزاب السياسية التقليدية التي كانت تحكم قبل الحرب أيضاً. وظهر الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوسط الكاثوليكي متعثرين وغير قادرين على إحداث التغيير الاجتماعي السريع الذي كان يرنو نحوه شباب ألمانيا. وبحلول أواخر عشرينيات القرن الماضي، كان معظم الشباب الألمان أكثر ميلاً لتعريف أنفسهم بالشيوعيين (KPD)، أو الحزب النازي. ببساطة فقد أصابهم الملل الذي وصفه غوبلز في حينه بأنه «جمهورية كبار السن»^{٢٠}.

لقد أدت التنازلات المستمرة لليسر من قبل الحكومات الضعيفة إلى تأجيج الحماسة القومية، كما أدت كارثة التضخم المفرط إلى استنفاد الكثير من دعم الطبقة الوسطى للجمهورية. وفي ذلك الوقت، شهد هؤلاء الأشخاص انخفاض قيمة منازلهم ومدّخراتهم بينما بدأ أنّ المدنيين الأجانب يستفيدون من سياسات «المال السهل» لجمهورية فايمار. كما كان اليساريون أيضاً لديهم الكثير ليشتكوا منه. وبالنسبة لهم، خانت الجمهورية الجديدة جذورها الاشتراكية.

وعلى رغم الاستقرار الظاهر، إلا أنّ المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ابتليت بها الجمهورية الجديدة لم تحتفِ أبداً، وكان الكثير منها من صنع الذات - تخفيض قيمة

20.R. Henig 1998, „ The Weimar Republic 1919-1933”, London-New York, pp. 5.

عملتها لمعاقبة الفرنسيين، لاحتلالهم منطقة الرور، وخطط الرفاهية المكلفة المدرجة في دستور الولاية، والحكومات الائتلافية غير الفعالة، والتوق المستمر إلى الأيام الخوالي لألمانيا الإمبراطورية مجتمعة مع تمهيد الطريق لفشلها. وفي النهاية، وضع الكساد العالمي (الذي بدأ من الولايات المتحدة) وصعود زعيم كاريزمي، نهايةً للجمهورية المنكوبة.

لقد نشأت ألمانيا في النهاية من هذا المستنقع من خلال براغماتية غوستاف ستريسمان، واستعادة العلاقات الخارجية والمساعدات المالية الأمريكية، وبالتالي يشار إلى حقبة (١٩٢٤ - ١٩٢٩) على أنها «العصر الذهبي لفايمار»، فقد تقدمت مستويات المعيشة المحسنة والقيم البرجوازية والطفرات في الفن والسينما والثقافة الشعبية^{٢١}.

في غضون ذلك، عملت الحكومة على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي الجديد، وبموجب معاهدة رابالو (١٩٢٢)، منحتها ألمانيا اعترافاً رسمياً وألغى الطرفان جميع ديون ما قبل الحرب وتنازلت عن مطالبات الحرب. وفي تشرين الأول ١٩٢٥، وقّعت معاهدة لوكارنو بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا واعترفت بحدود ألمانيا مع فرنسا وبلجيكا. علاوة على ذلك، تعهدت بريطانيا وإيطاليا وبلجيكا بمساعدة فرنسا في حالة زحف القوات الألمانية إلى منطقة الراين المنزوعة السلاح. وقد مهدت معاهدة لوكارنو الطريق لانضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٦. وقد وقعت ألمانيا اتفاقيات تحكيم مع فرنسا وبلجيكا ومعاهدات تحكيم مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وتعهدت بإحالة أي نزاعات مستقبلية إلى محكمة تحكيم أو محكمة العدل الدولية الدائمة. وفي مجال إنجازات العلاقات الخارجية أيضاً، كان هناك جلاء للقوات الأجنبية من الرور في عام ١٩٢٥. وفي عام ١٩٢٦، قُبلت ألمانيا عضواً دائماً في عصبة الأمم، مما أدى إلى تحسين مكانتها الدولية ومنحها حق التصويت في شؤون العصبة.

لم تخفف إصلاحات ستريسمان نقاط الضعف الكامنة في فايمار ولكنها أعطت مظهر ديمقراطية مستقرة، ولقد ارتفع إجمالي التجارة وانخفضت البطالة. حتى أنّ «حزب الشعب الألماني» الذي يتزعمه ستريسمان نفسه فشل في الحصول على تأييد وطني كبير بأدائه، وبدلاً من ذلك شارك في تحالفات هشة، وقد ألهم التحالف الكبير برئاسة هيرمان مولر (١٩٢٨) بعض الثقة في الحكومة، لكن ذلك لم يدم، إذ استمرت الحكومات في كثير من الأحيان لمدة عام واحد فقط،

21.Ibid., pp. 39-58.

وكان الضعف الرئيس من الناحية الدستورية هو عدم الاستقرار المتأصل في الائتلافات، والذي غالباً ما كان يسقط قبل الانتخابات. وقد كان الاعتماد المتزايد على التمويل الأمريكي يثبت أنه عابر، وكانت ألمانيا واحدة من أكثر الدول تضرراً من الكساد الكبير الذي حصل نتيجة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة.

في هذه الأثناء، تأثرت ألمانيا كثيراً بالانفجار الثقافي الوجيه في الاتحاد السوفيتي، ودخل الأدب الألماني والسينما والمسرح والأعمال الموسيقية مرحلة من الإبداع العظيم، وأحضر مسرح الشارع المبتكر المسرحيات للجمهور، وأصبح مشهد النوادي الليلية وفرق الجاز مشهوراً للغاية. ووفقاً للسردية الثقافية في حينها «تأمرك الشباب أي أصبحوا أمريكيين» إذ بدأ بوضع المكياج والشعر القصير والتدخين وكسر العادات والتقاليد، وعكس الفن والنوع الجديد من الهندسة المعمارية في مدارس «باوهاوس» الأفكار الجديدة في ذلك الوقت، عُرم فنانون مثل جورج جروس بتهمة التشهير بالجيش والتجديف (الكفر)^{٢٢}.

كانت مخاطر عشرينيات القرن الماضي تتطلب قيادة قوية، لكن نظام فايمار أستهلك بسلسلة من الحكومات الائتلافية الضعيفة وحكمه ما لا يقل عن ١٥ مستشاراً مختلفاً أثناء عهده القصير، إذ كان معظمهم عاجزين سياسياً. وكان الرايخستاغ منقسماً ومشلولاً وغير قادر على تنفيذ السياسات أو الإصلاحات اللازمة؛ وأثبتت التجربة أن إدارة الدولة مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة^{٢٣}.

22. E. Forgacs 1995 „The Bauhaus Idea and Bauhaus Politics”, Central European University Press.

23. R.Henig 1998 „The Weimar Republic 1919-1933”, London-New York.

ماذا حدث عندما وضعت جمهورية فايمار جميع بيضها في سلة واحدة؟

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٩، انهارت سوق الأسهم الأمريكية، مما دفع اقتصاد الولايات المتحدة إلى الانهيار المدّمر ودخول الكساد العظيم، والذي كان له تأثيرٌ عالميٌّ مضاعفٌ. وبشكل خاص كان الوضع مدمراً لجمهورية فايمار المستعادة حديثاً. إذ إنه مع جفاف تدفق الأموال الأمريكية، لم تعد ألمانيا قادرةً على الوفاء بمسؤولياتها المالية، وفشلت الأعمال التجارية وارتفعت معدلات البطالة وواجهت ألمانيا أزمة اقتصادية مدمرة أخرى.

ونتج عن بداية الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية صدمةً اقتصاديةً حادةً في ألمانيا وتفاقت بسبب الإفلاس ولم يكن بالإمكان تخفيف البطالة الحادة من خلال التدابير الاقتصادية التقليدية، إذ نمت البطالة بعد ذلك بشكل كبير وبلغت ٤ ملايين عاطل في عام ١٩٣٠. لقد كان للانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن الكساد الكبير في أمريكا تداعيات مدمرة على جمهورية فايمار. عندما ضرب الذعر وول ستريت (سوق الأسهم في نيويورك)، ضغطت الحكومة الأمريكية على حلفائها السابقين، بريطانيا وفرنسا، لسداد ديون الحرب. وبسبب عدم وجود المال، ضغطت بريطانيا وفرنسا على ألمانيا من أجل المزيد من مدفوعات التعويض، مما تسبب في ركود اقتصادي.

بعد عودة البطالة والمجاعة للمرة الثانية خلال عقد من الزمن، فقد الناخبون الألمان الثقة بالحكومة وتخلّوا عن الأحزاب السياسية الرئيسية. وبدلاً من ذلك، لجأوا إلى الجماعات الهامشية التي كانت ملتزمة بتفكيك الديمقراطية وتدميرها^{٢٤}.

وقد واجهت الحكومة الألمانية معضلة كلاسيكية: هي خفض الإنفاق الحكومي في محاولة لتحقيق التوازن في الميزانية أو زيادتها في محاولة لتحريك الاقتصاد. واختار هاينريش برونينغ، الذي أصبح مستشاراً في عام ١٩٣٠، الخيار الذي لا يحظى بشعبية كبيرة لبرنامج التقشف المتمثل بـ خفض الإنفاق وتلك البرامج المصممة أصلاً بدقة لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها^{٢٥}.

24. P.D. Stachura 1986 "Unemployment and the Great Depression in Weimar Germany", New York.

25. D. Abraham 1986 "The Collapse of the Weimar Republic, Political Economy and Crisis", Holmes & Meier.

ويرجع جزء كبير من انتعاش جمهورية فايمار خلال سنواتها الذهبية إلى التدفق المستمر للدولارات الأمريكية في اقتصادها. لكن دون علم ألمانيا، كانت أمريكا قد جهزت نفسها لمواجهة كارثة اقتصادية خاصة بها حيث كانت تكافح مع زيادة البطالة، والأجور المنخفضة، وانخفاض قيم الأسهم، والقروض المصرفية الضخمة غير القادرة على تصريفها.

لقد أدت الصعوبات الاقتصادية المقترنة بعدم الثقة العامة في نظام فايمار إلى زعزعة استقرار السياسة البرلمانية، وكان من الصعب تشكيل الأغلبية وحتى الائتلافات في الرايخستاغ بين عدد متزايد من الأحزاب المتطرفة اليسارية واليمينية. وإحدى هذه المجموعات، حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني أو (NSDAP)، كانت تلك الأحزاب صغيرة وغير مهمة خلال عشرينيات القرن الماضي. ومع تدهور الأوضاع في ألمانيا، تحسنت حظوظ الحزب الديمقراطي النازي الانتخابي وبدأت الخطب الصاخبة لزعيمها، أدولف هتلر، تضرب على وتر حساس لدى الشعب الألماني. حتى ذلك الحين، كان (NSDAP) حزباً يمينياً متطرفاً صغيراً، وفي أيلول ١٩٣٠ هز زلزال سياسي الجمهورية من أسسها، إذ زاد حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني أو النازي، الذي كان حتى ذلك الحين حزباً يمينياً متطرفاً صغيراً، أصواته إلى ١٩٪، ليصبح ثاني أكبر حزب في ألمانيا، بينما زاد الحزب الشيوعي الألماني أيضاً أصواته؛ هذا الوضع جعل نظام الائتلاف غير المستقر وسياسات المستشارين الحاكمين على التوالي غير قابلة للتطبيق بشكل متزايد.

وصفة لخلق دكتاتور

ولد دستور فايمار على عكس نموذجين: الأول مرتبط بالملكية الدستورية للإمبراطورية الألمانية والثاني مرتبط بمفهوم روسيا ما بعد الثورة (الجمهورية السوفيتية). وعلى الرغم من وجود دعم سياسي قوي لكل من الجانبين، مع المحافظين الوطنيين (على سبيل المثال حزب DNVP) من ناحية والاشتراكيين (على سبيل المثال حزب USPD) من ناحية أخرى، إلا أن أغلب أحزاب الوسط كبيرة (على سبيل المثال SPD، CVP، DDP) واختارت إلغاء النظام الملكي ودمج بعض ميزاته الرئيسة مع النظام الجديد في الوقت نفسه^{٢٦}.

لقد كانت إحدى العيوب المركزية هي تراكم الصلاحيات الممنوحة لرئيس جمهورية فايمار، والذي أُشير إلى وظيفته فيما بعد على أنها وظيفة «الإمبراطور البديل». وسيشخص لاحقاً بأن إعطاء هذه السلطات الواسعة كان السبب الرئيس وراء انهيار الجمهورية. وكانت الجمعية الوطنية في جمهورية فايمار تعتم تصميم نظام متوازن، من خلال إعطاء أدوار ومسؤوليات متقنة للكفاءات في ترابط إداري وتشريعي محكم. ولقد كان البرلمان قادراً على إقالة الحكومة عن طريق التصويت بحجب الثقة (المادة ٥٤)^{٢٧} وبأغلبية الثلثين، وحتى الشروع في إقالة الرئيس بالتصويت الشعبي (المادة ٤٣ الفقرة ٢)^{٢٨}.

على الرغم من هذه التدابير التأسيسية المحكمة، فإنّ الواقع الدستوري لم يرق إلى مستوى إمكاناته الديمقراطية. ولقد تشكلت الأحزاب السياسية لجمهورية فايمار من خلال تجربتها في الإمبراطورية الألمانية، ولم يكونوا مسؤولين عن تعيين حكومة في السنوات من ١٨٧١ (سنة إنشاء الدولة الألمانية) إلى ١٩١٩ ولم يكونوا كذلك قادرين على القيام بذلك في جمهورية فايمار حديثة الولادة. ويمكن للبرلمان إقالة الحكومة عن طريق التصويت بحجب الثقة (المادة ٥٤)^{٢٩} لكنه اعتمد

26.L.E. Jones, 2020 “The German Right, 1918-1930 Political Parties, Organized Interests, and Patriotic Associations in the Struggle against Weimar Democracy”, Cambridge University Press.

27.R. Poll „The Weimar Constitution Germany’s first Democratic Constitution, its Collapse, and the Lessons for Today” May 2020, Konrad-Adenauer-Stiftung, pp. 5.

28.Ibid. pp. 5.

29.“The Constitution of the German Reich” / August 11, 1919 / Translation of Document 2050-PS / Office of U.S. Chief of Counsel, pp. 11

على الرئيس لتعيين رئيس جديد (المادة ٥٣)٣٠. فضلاً عن ذلك، كان البرلمان مقسماً للغاية بسبب المبدأ الانتخابي للتمثيل النسبي دون العتبة الانتخابية، مما سمح بانتخاب ١٠ إلى ١٥ حزباً في البرلمان نفسه. نتيجة لذلك، فَضِّلَ النظام السياسي إنشاءً أقلية حاكمة ضعيفة أو حكومات أغلبية هشة.

في عام ١٩٢٨؛ كان الحزب النازي مجموعة سياسية هامشية وغير مهمة ولم يكن لها سوى صدى ضئيل للغاية خارج بعض الأماكن المميزة جداً التي كانت بالفعل في حالة ركود قبل الكساد الكبير - وفي المناطق الزراعية على وجه الخصوص. لكن من نواح كثيرة، فُوِّضت الجمهورية بشكل خطير وشُئِلَ النظام السياسي قبل استيلاء النازيين على السلطة. وفي حقبة الكساد على وجه الخصوص، كان الناس يبحثون عن حلول ولم تكن الجمهورية تعرض أي شيء جديد للأزمة الاقتصادية. ومنذ عام ١٩٣٠ فصاعداً، كانت ألمانيا تُحكم في ظل ديكتاتورية رئاسية لأن النظام السياسي كان مجزأً لدرجة أن الرأبِخستاغ لم يتمكن من التجمع أو العمل بأغلبية برلمانية. لذلك حكم المستشار هاينريش برونينغ وخلفاؤه من ربيع عام ١٩٣٠ فصاعداً إلى حد كبير من خلال سلطات الطوارئ التي أعلنها الرئيس فيلد مارشال بول فون هيندنبورغ.

أصبح بول فون هيندنبورغ نفسه رئيساً في عام ١٩٢٥، ونظراً لأنه كان محافظاً ملكياً على الطراز القديم فإنه لم يجب هذه الجمهورية كثيراً، لكنه بالنسبة للجزء الأكبر تصرف رسمياً وفي حدود الدستور؛ ومع ذلك، فقد قام في النهاية - بناءً على نصيحة ابنه وآخرين مقربين منه - بتعيين هتلر مستشاراً، وبذلك أنهى الجمهورية عملياً. فضلاً عن ذلك فقد أنهت وفاة هيندنبورغ في عام ١٩٣٤ آخر عقبة أمام هتلر لتولي السلطة الكاملة والمتنفذة في جمهورية فايمار^{٣١}.

من المفيد التأكيد على حقيقة أن النازيين لم يحصلوا على تصويت الأغلبية في انتخابات شعبية متنازع عليها بحرية، ففي صيف عام ١٩٣٢، حصلوا على ٣٧,٤ في المائة من الأصوات - وهي أعلى نسبة حصلوا عليها على الإطلاق. إنها كانت قفزة مهمة بالتأكيد ولكن هذه لم تكن بأغلبية، والعبارة الشائعة التي نسمعها كثيراً، «الشعب الألماني انتخب هتلر للسلطة أو انتخب النازيين للسلطة» - خطأ تاريخي وغير دقيق وغير صحيح. إذ لم يُنتخب النازيون للسلطة، وفي الانتخابات التالية، في خريف عام ١٩٣٢، فقدوا بالفعل نسبة كبيرة من الدعم الذي حصلوا عليه في الصيف. وفي النهاية، وصلوا إلى السلطة لأن النخبة المؤسسة المحافظة وهي زمرة الرجال الأقوياء

30.Ibid. pp. 11.

31. R.A. Beram 1987, "Paul von Hindenburg", Chelsea House.

حول الرئيس هيندنبورغ، قد سلمت السلطة إلى النازيين، وفي النهاية هو من قتل جمهورية فايمار.

ومنذ عام ١٩٣٠ فصاعداً، استخدم الرئيس هيندنبورغ سلطات الطوارئ لدعم المستشارين هاينريش برونينج (١٩٣٠-١٩٣٢) وفرانز فون بابن (١٩٣٢) والجنرال كورت فون شلايشر (١٩٣٢-١٩٣٣). وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣، عين هيندنبورغ هتلر مستشاراً على رأس حكومة ائتلافية. واحتل حزب هتلر النازي مقعدين من أصل عشرة مقاعد وزارية، وكان من المفترض أن يكون فون بابن نائباً للمستشار «رئيس مجلس الإدارة» وهو مخطط له أن يبقى هتلر تحت السيطرة، مستخدماً علاقته الشخصية الوثيقة بهيندنبورغ. هذه القراءة البسيطة لم تقيم جيداً قدرات هتلر السياسية وكان ذلك خطأً سياسياً كبيراً.

بعد تفكك آخر ائتلاف كبير في صيف عام ١٩٣٠، لم يُعد البرلمان يشكل حكومات الرايخ، بل كانت تستند إلى ما كان يُعرف باسم الكابينات الرئاسية. وبدون أغلبية برلمانية خاصة بهم، كانوا يحكمون أساساً بمساعدة رئيس الرايخ، الذي يصدر المراسيم بموجب سلطات الطوارئ الممنوحة له وفق المادة ٤٨ من دستور فايمار^{٣٢}؛ وكان هذا بدايةً لعملية تغيير في الدستور على حساب الرايخستاغ. بينما كان المستشار الأول لمثل هذه الحكومة الرئاسية، هاينريش برونينغ من حزب الوسط، الذي شغل المنصب للمدة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٢، لا يزال يشعر بالالتزام بالديمقراطية، وخلفائه غير المرتبطين، فرانز فون بابن وكورت فون شلايشر، اللذين توليا المنصب في حزيران ١٩٣٢ وكانون الأول ١٩٣٢ على التوالي، اتبعت سياسات علنية تهدف إلى وضع حد لجمهورية فايمار.

يُعتقد على نطاق واسع أنّ دستور عام ١٩١٩ كان به العديد من نقاط الضعف، مما جعل إنشاء ديكتاتورية في نهاية المطاف أمراً مرجحاً، لكن من غير المعروف ما إذا كان دستوراً مختلفاً كان يمكن أن يمنع صعود الحزب النازي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ دستور ألمانيا الغربية لعام ١٩٤٩ (القانون الأساس لجمهورية ألمانيا الاتحادية) يُنظر إليه عموماً على أنه ردٌّ قويٌّ على هذه العيوب.

32. "The Constitution of the German Reich" / August 11, 1919 / Translation of Document 2050-PS / Office of U.S. Chief of Counsel.

وبكلمات موجزة، تضمّن دستور فايمار النقاط البارزة التالية (الملحق (ب) يتضمن أهم مواد هذا الدستور):

- الرايخ الألماني جمهورية.
 - تتكون الحكومة من رئيس ومستشار وبرلمان (الرايخستاغ).
 - يجب انتخاب نواب الشعب بالتساوي كل أربع سنوات من قبل جميع الرجال والنساء فوق سن العشرين.
 - مدة رئيس الجمهورية سبع سنوات.
 - يجب اعتماد جميع أوامر الرئيس من قبل المستشار أو وزير الرايخ.
 - المادة ٤٨ تسمح للرئيس بتعليق الحقوق المدنية والعمل بشكل مستقل في حالات الطوارئ.
 - شكّلت هيئتان تشريعتان (الرايخستاغ والرايخسر) لتمثيل الشعب الألماني.
 - كل الألمان متساوون ولهم نفس الحقوق والمسؤوليات المدنية.
 - لكل الألمان الحق في حرية التعبير.
 - لكل الألمان الحق في التجمع السلمي.
 - لكل الألمان الحق في حرية الدين، ولا توجد كنيسة رسمية.
 - التعليم العام الذي تديره الدولة مجاني وإلزامي للأطفال.
 - لكل الألمان الحق في الملكية الخاصة.
 - لكل الألمان الحق في تكافؤ الفرص والأجور في مكان العمل.
- تشكّل الحزب النازي في عهد جمهورية فايمار وبرز في السنوات الأخيرة للجمهورية، وعلينا

أن نفهم أن صعود النازيين إلى السلطة لم يكن حتمياً، بل كان نتيجة اختيارات قام بها العديد من الأفراد والجماعات في سياق مجتمع نابض بالحياة يتسم بالإبداع والقلق. وساعد مزيج من عدم الرضا السياسي والاقتصادي، والذي يعود تاريخ بعضه إلى تأسيس الجمهورية، في خلق الظروف الملائمة لصعود هتلر إلى السلطة. ومن خلال جمع الأحزاب القومية الهامشية في حزبه النازي، تمكن أدولف هتلر من الحصول على عدد كافٍ من المقاعد في الرايخستاغ لجعله لاعباً سياسياً. وفي النهاية، أتى به المحافظون على أمل السيطرة عليه والاستفادة من شعبيته في الحكومة. ومع ذلك، استخدم هتلر نقاط الضعف المكتوبة في دستور فايمار (مثل المادة ٤٨) لتولي سلطة ديكتاتورية. وانتهت جمهورية فايمار بتعيين هتلر مستشاراً في عام ١٩٣٣.

بحلول نهاية آذار ١٩٣٣، استخدم مرسوم حريق الرايخستاغ والقانون التمكيني لعام ١٩٣٣ حالة الطوارئ «المتصورة» لمنح المستشار الجديد سلطة واسعة للتصرف خارج السيطرة البرلمانية. واستعان هتلر بهذه السلطات على الفور لإحباط الحكم الدستوري وتعليق الحريات المدنية، مما أدى إلى الانهيار السريع للديمقراطية على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية وإنشاء ديكتاتورية الحزب الواحد في ظل هتلر^{٣٣}.

يُعدُّ إقرار «قانون التمكين» لعام ١٩٣٣ علامة على نهاية جمهورية فايمار وبداية الحقبة النازية، فقد فوّض مجلس الوزراء سلطة التشريع دون موافقة الرايخستاغ أو رئيس الجمهورية وسن قوانين تتعارض مع الدستور. وقبل انتخابات آذار ١٩٣٣، كان هتلر قد أقنع هيندنبورغ بإصدار مرسوم حريق الرايخستاغ باستخدام المادة ٤٨، والتي مكّنت الحكومة من تقييد حقوق المثول أمام القضاء [...] حرية الصحافة، وحرية التنظيم والتجمع، وخصوصية الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية «وأوامر البحث القانونية والمصادرة» بما يتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها بخلاف ذلك». وكان هذا يهدف إلى إحباط أيّ عمل ضد الحكومة من قبل الشيوعيين^{٣٤}.

استخدم هتلر أحكام «قانون التمكين» لاستباق المعارضة المحتملة لدكتاتوريته من أطراف أخرى، والتي كان ناجحاً فيها في الغالب، ففي الأشهر التي أعقبت تمرير «قانون التمكين»، تم حظر أو إجبار جميع الأحزاب الألمانية، باستثناء الحزب النازي، على حل نفسها، وحُلَّت جميع

33. L.E. Jones 2016, "Hitler versus Hindenburg, the 1932 Presidential Elections and the End of the Weimar Republic" Cambridge University Press.

34. R. Poll „The Weimar Constitution Germany’s first Democratic Constitution, its Collapse, and the Lessons for Today” May 2020, Konrad-Adenauer-Stiftung, pp. 1.

النقابات العمالية وأصبحت جميع وسائل الإعلام تحت سيطرة «وزارة الرايخ للتنوير العام والدعاية». ثم حُلَّ الرايخستاغ من قبل هيندريبرج واستدعي إلى انتخابات مبكرة لحزب واحد في تشرين الثاني ١٩٣٣، مما أعطى الحزب النازي السيطرة الكاملة على مجلس النواب.

وعلى الرغم من أن دستور ١٩١٩ لم يُلغَ رسمياً قط، لكنَّ تطبيق «قانون التمكين» كان يعني أن الدستور حبر على ورق، وقُضي فعلياً على الرايخستاغ كلاعب نشط في السياسة الألمانية. ولم تجتمع إلا بشكل متقطع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تعقد أي نقاشات ولم تسن سوى عدد قليل من القوانين، واختزلت كمنصة لخطابات هتلر. أُلغيت المجالس الأخرى في البرلمان الألماني (الرايخسر) رسمياً في شباط ١٩٣٤؛ كان هذا القرار مخالفاً واضحاً «لقانون التمكين»، الذي نص على أن أيَّ قوانين صدرت بموجب سلطته لا يمكن أن تؤثر على مؤسسات أيِّ من المجلسين. وبحلول هذا الوقت، أصبح النازيون قانوناً لأنفسهم، ولم يتم الطعن في هذه الإجراءات في المحكمة.

وعلى الرغم من مخاوفه بشأن أهداف النازيين وبخصوص هتلر كشخصية، فقد وافق الرئيس هيندنبورغ على مضمض على نظرية المستشار السابق بابن القائلة بأنه مع تراجع الدعم الشعبي النازي، يمكن الآن السيطرة على هتلر كمستشار. وعليه تم تعيينه مستشاراً في كانون الثاني ١٩٣٣. وفي غضون أسابيع، استند إلى المادة ٤٨ من دستور فايمار لإلغاء العديد من الحقوق المدنية وقمع أعضاء الحزب الشيوعي.

في ٢ آب ١٩٣٤ توفي هيندريبرغ بسرطان الرئة، وبذلك أزال أي عقبة متبقية أمام الهيمنة النازية الكاملة؛ وفي اليوم التالي لوفاة، أصدر مجلس وزراء هتلر قانوناً بشأن «أعلى مكتب في ولاية الرايخ»، بنقل صلاحيات الرئيس إلى المنصب الجديد «مستشار وزعيم الرايخ»، مما يمنحه سلطة كاملة على الرايخ كله دون أي مجال للتدقيق والتوازن، وصُدِّقت هذه الخطوة لاحقاً من خلال استفتاء غير ديمقراطي للغاية.

حُظرت اجتماعات أحزاب اليسار، وحتى بعض الأحزاب المعتدلة وجدت أعضاءها مهددين وتعرضوا للاعتداء. وقمع الحزب الشيوعي في منتصف شباط، الإجراءات التي بدت وكأنها شرعية، وشملت الاعتقالات غير القانونية بوضوح نواب الرايخستاغ.

وفي آذار ١٩٣٣، قدم هتلر قانون التمكين للسماح له بتمرير القوانين دون موافقة البرلمان الألماني أو الرئيس. وللتأكد من تمرير قانون التمكين، منع هتلر بالقوة أعضاء البرلمان الشيوعي من التصويت. وبمجرد أن أصبح قانوناً، كان هتلر حراً في التشريع كما يراه مناسباً وأقام ديكتاتوريته دون أي ضوابط وتوازنات.

ومن المفارقات الجديدة بالذكر هنا أنه فقط في عام ١٩٣٢ استطاع هتلر الحصول على الجنسية الألمانية. وفي ٢٥ شباط ١٩٣٢، منحت مدينة براونشفايغ أدولف هتلر الجنسية الألمانية. وهنا نود الإشارة إلى أن هتلر، المولود في النمسا عام ١٨٨٩، هاجر إلى ألمانيا عام ١٩١٣، وتنازل عن جنسيته النمساوية عام ١٩٢٥ على أساس أنه كان يعيش في ألمانيا منذ عام ١٩١٢ وخدم في الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى. وقد وافقت النمسا على طلبه التنازل عن جنسيته النمساوية وكان هتلر عديم الجنسية حتى أصبح رسمياً ألمانياً بعد سبع سنوات. حدث هذا فقط عندما قام عضو زميل في الحزب النازي بتعيين هتلر في وظيفة حكومية منخفضة المستوى أتت بمواطنة تلقائية. وبعد سنة واحدة فقط من حصوله على الجنسية الألمانية أصبح هتلر المستشار الألماني^{٣٥}.

35. I. Kershaw 2010, „Hitler: A Biography”, W. W. Norton.

أوجه التشابه والاختلاف بين جمهورية فايمار وعراق ما بعد ٢٠٠٣

الآن بعد دراسة وتحليل جمهورية فايمار وتاريخها بالتفصيل، وقبل أن نفكر في الدروس الرئيسة والعبر لجمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣ من منظور جمهورية فايمار، يجدر بنا أن نحاول وضع مقارنة وتباين الجمهوريتين لاستكشاف أوجه التشابه والاختلافات. للوهلة الأولى، قد لا يرى المرء العديد من أوجه التشابه بين جمهوريتين بينهما ٨٠ عاماً بالإضافة إلى اختلاف الأحداث عبر قارتين مختلفتين، ولكن عندما ينظر المرء إلى تفاصيل كلتا الجمهوريتين، لا يمكن له إغفال أوجه التشابه العديدة بينهما. والتي ندرجها أدناه بالتفصيل:

- نشأت جمهورية فايمار في الوقت الذي كانت تجري فيه ثورة كبرى عابرة للحدود في جارتها الكبيرة روسيا. ولا يختلف هذا الوضع كثيراً عن ثورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية المجاورة للعراق. خلق خوف البلاشفة وتأثيرهم على ألمانيا بعد ثورتها الجديدة ديناميكيته الخاصة داخل ألمانيا، وبالمثل مع الاحتواء الدولي لتلك الثورة وتأثيرها على الجغرافيا السياسية.

- الجغرافيا السياسية لألمانيا والعراق إذ إنَّ كلاَّ منهما هي دولة عبور وليست جزيرة منعزلة، فالبلدان متماثلان في الحجم ولهما حدود مفتوحة تجاه جيرانهما في جميع الاتجاهات. هذا التشابه يخلق سماتٍ جيوسياسية متشابهة إلى حدٍ ما.

- كلا البلدين لهما تاريخ وُبعد حضاري عميق، لكن تشكيل أيٍّ منهما كدولة لم يكن قديماً. خلق هذا تحدياً مهماً كانت فيه علاقة الناس بالأرض قديمة جداً ومتجذرة، ومع ذلك فإنَّ ارتباطهم بألية الحكم أو نظام الدولة لا يزال غير عميق بشدة وهش في بعض الأحيان. وبالتأمل، يمكن للمرء أن يقول إنَّ ارتباط الناس (الألمان والعراقيين) بنظام الحكم هش، ومع ذلك فإنَّ ارتباطهم بـ «أرض» بلادهم عميق جداً. إنَّ عدم تحقيق هذا الارتباط العميق يعني أنَّ كبرياءهم تتعرض للتحدي طوال الوقت، وبالتالي الإحباط المستمر للمجتمع مع طبقته السياسية والشعور بالعجز.

- على الرغم من أنَّ كلا البلدين تعامل مع الولايات المتحدة من خلال منعطف مختلف في دورة حياة الولايات المتحدة الأمريكية والتحول التاريخي لها كدولة عظمى، إلا أنه لا يمكن لأحد الهروب من حقيقة الاعتماد المفرط لكلا الجمهوريتين على قوة وثروة الولايات المتحدة. ومن ثم كان للاضطرابات الاقتصادية أو السياسية للولايات المتحدة تأثير مباشر على كلا الجمهوريتين.

- نظراً لأنّ حكم جمهورية فايمار كان صعباً دون استخدام الأوامر التنفيذية لمراسيم الطوارئ، فلا يمكن لأحد أن يفلت من مقارنتها مع مراسيم «منهجية التعيين بالوكالة» التي تستخدمها الحكومة العراقية لتجاوز معضلة التعيينات للمناصب الرئيسية دون المصادقة من قبل البرلمان كما هو مطلوب دستورياً.
- كلا النظامين السياسيين شجع وأدى إلى إنشاء العديد من الأحزاب السياسية الصغيرة مما أدى إلى شبه استحالة تشكيل الحكومات أو القدرة على وجود نظام حزبي صحي تسود فيه الأيديولوجية أو السياسات أو حكم الحزبين.
- تشكلت كلتا الجمهوريتين في أعقاب هزيمة عسكرية كبرى وكذلك بعد عقوبات دولية كبرى. وقد أدى ذلك إلى الحاجة لمعالجة إرث معقد من نظام الحكم السابق بالإضافة إلى الالتزام بالامتثال لرغبات البلدان المنتصرة عليها. وأدى ذلك أيضاً إلى شعور عميق بالضحية و/ أو الخيانة من قبل قادتها والدول المجاورة والمنتصرة.
- وبالمثل، يمكن للمرء إجراء مقارنة واضحة بين تطبيق معاهدة فرساي والقيود الشديدة على العراق من العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع والفصول الأخرى منذ عام ١٩٩٠ فصاعداً. شمل هذا التقييد عدم القدرة على تطوير الجيش، والقيود المالية بالإضافة إلى الانعزالية عن المسرح الدولي وبالتالي فقدان السيادة.
- خاض البلدان حروباً قاسيةً مع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين والبنية التحتية، وعسكرة المجتمع، وتخلّف البنية التحتية، ونسبة عالية من دور الأيتام للأطفال... إلخ. وهذه هي بعض النتائج الشائعة للدول التي خضعت للحروب والعنف لأجيال.
- تبع إنشاء الجمهوريتين تشكيل الكثير من الحركات الشعبية والأحزاب السياسية مما أدى إلى خلق الكثير من القيادات البارزة مع عجزهم عن الحكم بحكمة أو الاستفادة من القاعدة السياسية الداعمة لتنمية مجتمعاتهم بشكل أفضل. بدلاً من ذلك، استخدمت هذه الشعبية من خلال بث الكراهية تجاه الأقليات أو تقسيم المجتمع إلى معسكرات وخنادق.
- هشاشة الديمقراطية بالنسبة للجمهوريتين ونضالهما لخلق طبقة سياسية مستقرة وبالتالي

نظام حكم مستقر. هذه الهشاشة نتجت عن عوامل داخلية وخارجية. إذ كانت الديمقراطية جديدة على هذه المجتمعات، وحكم المجتمع لنفسه، ليس من خلال دكتاتور، كان صعباً أيضاً نتيجة ترسخ إرث الديكتاتورية فيها، ولم تمنح البيئة الدولية أو اللاعبين الدوليون المساحة أو الوقت لدعم هاتين الجمهوريتين الجديدتين.

- ضعف دستوريّ الجمهوريتين الجديدتين في معالجة التحديات السياسية الرئيسة التي واجهتها. والذي يعني عدم قدرة الدستور من حيث الأساس على حل هذه التحديات وأنّ الوقت لم يكن معهم أو عاملاً مسانداً. وعليه أصبحت المشكلات أكثر تعقيداً ومعالجتها لا تتم إلا من خلال إجراءات استثنائية، وهذا يعني أنّ الاستثناء أصبح هو القاعدة، وبالتالي كان الحكم بالاتفاق أو الإجماع ترفاً.

- على الرغم من أنّ جمهورية فايمار كانت مفهوماً سياسياً جديداً في ذلك الوقت وكانت تُعدُّ رائدة في تطور الدول الديمقراطية، إلا أنّها لم تكن قادرة على فك قيودها عن مؤسسة الأحزاب القديمة وسيطرتها على السلطة بغض النظر عن كون النظام السياسي إمبراطورياً أو جمهورياً. أمّا في السيناريو العراقي، فقد تشكّل عدد قليل جداً من الأحزاب السياسية الجديدة، وبالتالي هيمنت الأحزاب السياسية قبل عام ٢٠٠٣ (التي كانت في المنفى) على المشهد السياسي. بينما في سيناريو فايمار، تأثرت الأحزاب السياسية الألمانية بشدة بتجربة الإمبراطورية الألمانية. وهذا النقص في عدد الأحزاب السياسية العضوية الجديدة كان يعني استمرار الثقافات السياسية القديمة وكان من الصعب تحقيق تطلعات «الأجيال الجديدة» للشعب.

- التغيير المستمر للقيادة وأكثر من ذلك على مستوى رئيس مجلس الوزراء / المستشار مما يعني عدم استمرارية الحكم وعدم قدرة القيادة على ترسيخ ثقافة معينة أو خلق سرديات إيجابية متينة ومرتسخة. إذ إن عدم القدرة على الاستمرار للأشخاص بقيادة الحكومة أدى إلى صعوبة إدارة وتنفيذ الإصلاح الانتقالي الضروري والتغيير المنشود والمطلوب بكفاءة.

- الاعتماد المفرط للاقتصاد على عامل/سلعة واحدة مما وضع اقتصادها رهينة لعامل معين (قروض من الولايات المتحدة في حالة فايمار والنفط في الحالة العراقية). وبالمثل، بسبب هذا النهج الربيعي، اعتمد كلا البلدين بشدة، على المجتمع الدولي في تعاملاته المالية واستقراره، بما في ذلك القروض.

- بسبب الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية المرتبطة بتشكيل الحكومة، كان إنشاء أقلية ضعيفة أو حكومة أغلبية هشة هو القاعدة. وقد أدى ذلك إلى إنشاء حكومات ضعيفة تكون فيها السياسات الحكومية عادة نتاج القاسم المشترك الأقل وعليه لا يمكن تبني أي إصلاحات رئيسة أو جذرية.
- اعتقدت كلتا الجمهوريتين أنّ دساتيرهما الجديدة فريدة ورائدة، وقد يكون هذا هو الحال، ومع ذلك، فإنّ الدستور ليس سوى عنصر رئيس واحد، من بين العديد من العناصر، التي تحتاج إلى تطوير وتحقيق الاستقرار لخلق مناخ سياسي مزدهر.
- إنّ فشل جمهورية فايمار في تحقيق الازدهار والاستقرار في أعقاب حرب طويلة مدمرة ودامية يعني أنّ الناس سعوا إلى حلول بديلة من خلال الشعبية والعقيدة السياسية القاسية كما كان الحال مع النازية. وفي حالة العراق، نسمع الآن أصواتاً متزايدة تشير إلى أنّ الجمهورية الحالية لا تقدم وتلي ما وعدت به، وبالتالي فإنّ الديمقراطية في العراق لا تعمل، والأصوات التي تدعو إلى الديكتاتورية تتعالى وقد تكون هي الحل الصحيح.
- قدرة الشعبية السياسية على إحياء الدعوات لإعادة إحياء «الشخصية العليا» للألمان أو العراقيين وأن مصيرهم الحضاري لا يمكن الوصول إلى أهدافه إلا من خلال نظام حكم قوي صارم لا يحققه سوى الديكتاتورية.
- لعب كلا البلدين دوراً رئيساً في التطورات والسيطرة على منطقتيها، الأمر الذي أوجد سردية مفادها أنّ الألمان والعراقيين لا يستطيعون احتواء أحلامهم وتطلعاتهم للسيطرة على منطقتهم، وبالتالي يحتاج الآخرون إلى التآمر لقتل أي طموح كبير للألمان والعراقيين. وهذا يعني أنّ طبيعة تعامل جيرانهم معهم يعتمد على عدم الثقة (وعقيدة الحرب الباردة). وبالمثل، يجب أن يكون لكلا البلدين دورٌ محدود للغاية للعبه في منطقتيها.
- يمكننا أن نرى بوضوح أنّ الانفجارات الثقافية حدثت في كلتا الجمهوريتين، وولدت الجمهوريات الجديدة جواً من الإبداع والحرية، وهذا بدوره يعني إنشاء نوع جديد من العلم والفلسفة والفن والثقافة والفكر.
- واجهت الجمهوريتان تحدياً صعباً بشأن مدى قوة الخطابات الوطنية وقدرتها على صد إيديولوجيتيها العالمية الجديدة للإسلاموية العابرة للحدود (في حالة العراق) أو الشيوعية (كما في حالة فايمار).

- بمقارنة المشهد الجيوسياسي لألمانيا، خلال تشكيل جمهورية فايمار عام ١٩١٩، مع مشهد جمهورية العراق بعد ٢٠٠٣، لا يمكن للمرء الهروب من أوجه التشابه بين الديناميكيات الخارجية والداخلية واللاعبين والبيئة الدولية والإقليمية المحيطة. إنَّ الدول المجاورة معادية للجمهورية الجديدة أو تحاول توجيه بوصلة التغيير الجديد نحو مصالحها وهذه التوجهات جاءت لسببين رئيسين هما ، الخوف مما تجلبه الجمهورية الجديدة إلى منطقتهم، والغضب من نظام الحكم السابق، بسبب عدوانه وتهديداته تجاه جيرانه، وذلك كان يعني وجود علاقة مضطربة مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. وهذا قاد شعب هاتين الجمهوريتين إلى الشعور وكأنهما في قلب بيئة إقليمية ودولية معادية، ومن ثم أصبحت معضلة عدم الثقة بالآخرين والخوف المستمر من المؤامرة هو النمط السائد للتفكير.

بما أن الفرضية الأساس لهذه الورقة هي تسليط الضوء على مصادر القلق بشأن ظهور نسخة عراقية من النازية وعواقبها المدمرة، فقد يسأل المرء من هو أو من هم المرشحون المحتملون لمثل هذا الكيان؟ الجواب هو أن الظروف متشابهة، وكما أوضحنا في هذه الورقة، فإن صعود النازية للحكم لم يستغرق وقتاً طويلاً ولم يكن شخص هتلر هو السبب الرئيس لهذا الصعود، ومن ثم فإنَّ خطر ظهور كيان شعبي مدمر داخل المجتمع العراقي يخطف الساحة سياسياً ليس خيالياً أو مستحيلاً. في الواقع نستطيع القول ونستشرف أنَّ المسار الحالي للخطاب السياسي في العراق سيؤدي إلى نهاية مماثلة، ولا يمكن منع هذا المسار إلا إذا توقفنا، وفكرنا في مشكلاتنا وتحدياتنا (بضعفها وقوتها ومخاطرها وفرصها) وقمنا بإصلاح سياستنا العراقية بشكل أساس.

أخيراً ، يمكن للمرء أن يلاحظ أنَّ المجتمع الألماني ليس هو نفسه أو مشابهاً للمجتمع العراقي، بل إنه في الواقع يختلف كثيراً، نظراً لوجود فروق ثقافية وتاريخية رئيسة بين الاثنين؛ وبالمثل، فإنَّ النظام الحاكم والمجتمع في ألمانيا له خصائص غير موجودة في السيناريو العراقي الحالي. وهذا يتعلق بنقص الفساد، والبيروقراطية العاملة، والكمال في العمل، وحب الوطن، وأخلاقيات العمل الجاد، واعتبار جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وبالتالي لا يوجد تمييز فيما يتعلق بالعرق أو الطائفية أو القومية أو المذهب. هذا صحيح، والعراقيون أنفسهم لديهم خصائصهم الفريدة، وبالتالي لا تحاول الورقة جعل كلا المثالين متطابقين، لكنها تتناول أوجه التشابه التي قد يتم فيها اختطاف الخطاب السياسي من قبل عدد قليل من الكيانات المتطرفة بسبب عدم التركيز على الصورة الكبرى التي تواجه الدولة والمجتمع.

دروس للعراق

عند التفكير في نشوء وانحيار جمهورية فايمار، لا يمكن للمرء إغفال ثراء الدروس الممكنة التي يمكن تعلمها من هذه الحقبة. والأكثر من ذلك بالنسبة لنا كعراقيين في أمس الحاجة إلى تصحيح جمهوريتنا الديمقراطية الهشة بعد عام ٢٠٠٣. تتعلق بعض هذه الدروس والعبر بما يلي:

- إحدى الدروس المفيدة مرتبطة بالخطورة في السعي للانتخابات بقانون التمثيل النسبي في ظل الظروف الاقتصادية القاسية، إذ عموماً تكون مردوداتها أسوأ. إذ عندما تكون سياسات دولة ما مجزأة وغير رصينة فمن المرجح أن يأتي نظام التمثيل النسبي بتمثيل نيابي غير متماسك، وعادة ما يضم أحزاباً في أقصى اليسار وأقصى اليمين تريد رفض «النظام» ولكنها تتفق على القليل من الأمور الأخرى.

- النظام قد لا يحمي الدستور بالضرورة. وكان دستور فايمار، الذي صممه بعض الخبراء من ذوي النظرة الثاقبة من بينهم (ماكس وير)، شبه مثالي. ولكن عندما يتم تفسير الأحداث غير المتوقعة - سواء كانت أحداثاً درامية للسياسة الخارجية أو اضطرابات داخلية - على أنها حالات طارئة تتطلب إطاراً قانونياً إضافياً، يمكن أن تتآكل الحماية الدستورية بسرعة، ويمكن لأعداء الديمقراطية إثارة مثل هذه الأحداث.

- إن التأثير السلبي لخلق ثقافة سياسية يقوم فيها القادة بتشويه صورة خصومهم وشيطنتهم يقوض الديمقراطية. وفي جمهورية فايمار، بدأ هذا النمط قبل أن يصبح النازيون قوة كبيرة.

- يمكن أن تكون عائلة الرئيس أو الزعيم خطرة. ففي فايمار أُنتخب المشير الميداني المسن بول فون هيندنبورغ رئيساً في عام ١٩٢٥ وأعيد انتخابه في عام ١٩٣٢. ولكن بحلول أوائل الثلاثينيات، وبعد عدة سكنتات دماغية صغيرة، كان يعاني من الخرف، وكان ابنه الضعيف وغير القادر أوسكار، يسيطر على الجميع ويمنع الآخرين من الوصول إليه. وكانت النتيجة أنه انتهى بتوقيع أي اتفاقيات عُرضت عليه.

- الاستفتاءات، في بيئة ديمقراطية غير صحية تعدُّ إجراءً خطيراً، لا سيما عندما لا تستخدم إلا نادراً ويكون للناخبين خبرة قليلة بها. وفي حالة جمهورية فايمار، اختفى الاشتراكيون الوطنيون

(النازيون) فعلياً بحلول عام ١٩٢٩. ولكن في ذلك العام، تمكن الحزب من إعادة تأسيس نفسه من خلال شن حملته الانتخابية في استفتاء شرس على تعويضات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

- التاريخ يكرر نفسه إذا لم نفكر في التجارب الغنية، مثل جمهورية فايمار، لذلك فإن احتمالية تكرار الأخطاء الرئيسة تزداد كثيراً. وتقدم تجربة جمهورية فايمار الكثير من الأمثلة الغنية لتتعلم منها. فقد تتأمر البلدان للحد من تطور الجمهوريات الجديدة، والأكثر من ذلك إذا كانت مختلفة وتوفر سردية جديدة مثل الديمقراطية أو الاستقلال بالحكم، ومع ذلك، يمكن وقف هذه المؤامرات إلى حد كبير إذا كان التماسك السياسي الداخلي قوياً.

- عادة ما تكون الجمهوريات الجديدة هشة في مرحلة نشوئها؛ ولذلك فإنها تحتاج إلى الرعاية من قبل الجيران واللاعبين الداخليين.

- إنَّ تطهير المجتمع، وخاصة الجمهوريات الجديدة، من ثقافة العنف واللوم والانتقام يتطلب نهجاً متطوراً لا يمكن أن يتولد إلا من خلال استمرارية قيادته وتنوع خلفيات الآباء المؤسسين له.

- قد تسود الديكتاتورية إذا أغفلت العناصر السياسية ممارسة الديمقراطية وركزت بدلاً من ذلك على قصر النظر والمصالح الذاتية والسياسات غير المهمة.

- أمّا بالنسبة للجمهوريات الجديدة، فإنَّ إيجاد توافق في الآراء بشأن الهوية الوطنية هو شرط أساس للاستقرار والازدهار.

- إنَّ عدم قدرة الأحزاب السياسية الرئيسة الكبيرة على تلبية الاحتياجات والتطلعات الأساس لشعبها في الأوقات الصعبة يعني أنَّ الناس سيتجهون إلى المجموعات الهامشية والقادة الشعبويين عوضاً من ذلك.

- في الأوقات الصعبة، قد تجدد المجتمعات المشوشة أنه من الأسهل عليها إلقاء اللوم على الأقليات في مشكلاتها، وهذا صحيح بشكل خاص إذا شجعه القادة الشعبويون دون أن تتحداه وتقف ضده الأحزاب الرئيسة.

المآخذ الرئيسة للمقارنة بين جمهورية فايمار وعراق ما بعد ٢٠٠٣

- يمكن للمرء أن يرى من المقارنة بين الجمهوريتين، ألمانيا فايمار والعراق جمهورية ما بعد ٢٠٠٣، توجد العديد من أوجه التشابه ويمكن استخلاص العديد من الدروس. ومع ذلك، فإنَّ السؤال المهيمن (والتخوف) في ذهن المؤلف عندما كتب هذه الورقة كان هل يتحرك العراق نحو اتجاه ومصير جمهورية فايمار نفسه؟ الجواب نعم ذلك محتمل، وخصوصاً مع توسع ثقافة ومنهج الدكتاتورية وتحويل المجتمع بأسره إلى آلة حرب أو تخنذقات كبيرة مع شيطنة الآخر من الأطراف السياسية أو المجتمعية.

- صحيح أنَّ لكل جمهورية خصائصها وبيئتها المحلية والوطنية والدولية الفريدة. ومع ذلك فالطبيعة البشرية، بشكل فردي أو في المجتمع كجماعة، في جوهرها تتصرف بشكل مشابه عندما تواجه قوى ودوافع مماثلة. وعندما تخرج الدول من ضباب الحرب، قد يصاب توجهها وبوصلتها الأخلاقية بحبيبة أمل في حد ذاتها، مما يخلق فرصة للقادة الشعبويين الكاريزماتيين للاختطاف والانتصار بسردياتهم ومصالحهم المتمركزة حول الذات وال(أنا). ولم يكن هذا فريداً بالنسبة إلى فايمار وهو ممكن كثيراً بالنسبة للعراق أيضاً. وقد يكون هتلر والنازية نتاج بيئتهما، وقد يقول المرء أنه نتاج ما بعد الحرب العالمية الأولى وما تلاها، ومع ذلك، لم يكن هذا مصير ألمانيا. إذ كان يمكن لألمانيا أن تتجه نحو العديد من الاتجاهات الأخرى إذا توقف الآباء المؤسسون للجمهورية والنخب الأنتليجنسا، وفكروا في أفعالهم (أو تقاعسهم عن العمل) ومسيرتهم.

- يواجه المجتمع العراقي سؤالاً مماثلاً حول توجهه ومسيرته في المستقبل. هل هو سلام وازدهار أم عنف وفقر وأمية وتدهور صحي؟ عقارب الساعة مستمرة بالحركة بينما لا يتم التعامل مع الإرث الثقيل لقضايا المصيرية من قبل الحكومات المتعاقبة غير الفعالة والتي انتخبها الناس أنفسهم. ومع ذلك، تضاف تحديات كبيرة جديدة كل يوم ويشعر المجتمع، وخاصة فئة الشباب، أنهم رهينة بيئة غير ودية وطبقتها السياسية المختلفة.

- في مواجهة مثل هذا التحدي، قد يعتقد العراقيون أنَّ الحل السريع قد يكون في عودة الدكتاتورية، ولكن في الوقت نفسه يدركون مدى درجة تدميرها السابقة، وقد يكونون هذه المرة على استعداد لخداع أنفسهم وإقناع عقلهم الباطن بأنَّ؛ الدكتاتور «العادل» هو ما يحتاجه العراقيون. ومن ثم فإنَّ كل ما هو مطلوب بالنسبة لبعض القادة الشعبويين ذوي الشخصية الجذابة هو تبني مثل هذه السردية والسيطرة على غضب الناس تجاه الطبقة الحاكمة، تحت راية المطالب الشعبية

وإنهاء الفوضى.

هذا السيناريو أو النتيجة المأساوية ليست قصة خيالية ولكنها أيضاً ليست مصيرية أو حتمية، ومن ثم فإنَّ صنع مستقبل سلمي ومزدهر بين أيدينا إذا تعلمنا من التاريخ وحاولنا تصحيح حاضرنا بشكل صحيح.

الخاتمة

في ١٤ آب ١٩١٩ ، دخل أول دستور ديمقراطي في ألمانيا حيز التنفيذ. وشكّل دستور الرايخ الألماني، الذي عُرف لاحقاً باسم دستور فايمار، نهاية الإمبراطورية الألمانية وقدم إطاراً قانونياً كان طموحاً في وقتها - وربما كان طموحاً للغاية.

بعد ١٤ عاماً فقط، انصهرت جمهورية فايمار مع ألمانيا النازية، في دولة استبدادية مع ديكتاتورها الذي يقبع في مركز الحكم ولا يمكن المساس به. إنّ مسألة ما إذا كان صعود هتلر إلى السلطة قد تمّ تحديده مسبقاً من خلال العيوب ونقاط الضعف المتأصلة في دستور فايمار، وهي ملاحظة سبق أن نوقشت بشكل مكثف طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ومع ذلك، فإنّ إرث دستور عام ١٩١٩ قد تجاوز فترة فشله، فدستور ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعرف بالقانون الأساس لعام ١٩٤٩، جاءت صياغته إلى حد كبير نتيجة انعكاس ومراجعة لجمهورية فايمار وتضمن أيضاً في بعض أحكامه الدستورية، الاعتراف بتصميمها التقدمي لمواكبة أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية ودور ألمانيا فيها.

في وقتنا الحاضر، توفر تجربة فايمار إمكانيّة التفكير النقدي لبناء الدستور في الديمقراطيات الناشئة وكذلك للدول الديمقراطية الراسخة، التي تتعرض أسسها بشكل متزايد للهجمات من غير الليبراليين والشعبيين. حتى عندما فُككت جمهورية فايمار من قبل النازيين، سعى المؤرخون وعلماء السياسة لتفسير سبب فشل الديمقراطية في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى. فلم يجدوا إجاباتٍ سهلةً، فجمهورية فايمار ماتت بموت ألف جرح، وقد أضعفت وقُوّضت من قبل عدد لا يحصى من العوامل والقوى.

يجب ألا ننسى أنّ القليل من الديمقراطيات أُسست في مثل هذه الظروف الصعبة المشابهة لظروف إنشاء وترعرع جمهورية فايمار. إذ كانت الجمهورية تحتاج إلى مساحة تنفس طويلة، وكانت بحاجة إلى موقف أكثر اتساعاً وتسامحاً من جانب الحلفاء الغربيين، وكانت بحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي والتنمية - كل تلك الاحتياجات كانت في حالة نقص كبير في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

بعد قرن من الأحداث الأصلية لهذه الجمهورية، استمرت تجربتها لتكون محط جدل ونقاش بين المؤرخين في القرن الحادي والعشرين. وشملت الخطوط العريضة الرئيسة للنقاش: مقدار مساحة

المناورة التي كانت متاحة دبلوماسياً وسياسياً؛ العواقب الحتمية لسياسات التسلح قبل الحرب؛ دور السياسة الداخلية والتوترات الاجتماعية والاقتصادية في العلاقات الخارجية للدول المعنية؛ دور الرأي العام وتجربته في الحرب في مواجهة الدعاية المنظمة وأخيراً دور المصالح الاقتصادية وكبار القادة العسكريين في نفس محاولات تقليل التوتر أثناء مفاوضات السلام.

لقد بقيت أسباب انهيار جمهورية فايمار موضع نقاش مستمر، إذ ربما كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية فالمعتدلون لم يعجبهم، والمتطرفون من اليسار واليمين على حد سواء كرهوها، وهو وضع غالباً ما يشار إليه على أنه «ديمقراطية بدون ديمقراطيين». كان لألمانيا تقاليد ديمقراطية محدودة، وكان يُنظر إلى ديمقراطية فايمار على نطاق واسع على أنها فوضوية. ومنذ البداية ترسّخت سردية لوم فايمار بشأن «طعنة في الظهر»، وهي نظرية يعتقد على نطاق واسع أنّ استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى لم يكن عملاً ضرورياً من الخونة، وكانت الشرعية الشعبية للحكومة متزعزعة على الأرض. ومع انهيار عملية سن القوانين البرلمانية العادية واستبدالها بحلول عام ١٩٣٠ بسلسلة من قرارات الطوارئ والاستثناءات، دُفع الناخبون للتشكيك بشرعية الحكومة والتوجه عوضاً نحو الأحزاب المتطرفة.

بعد أكثر من مائة عام من دخول دستور فايمار حيز التنفيذ، وبعد ٩٠ عاماً من الاستيلاء النازي، يواجه العالم إحياءً للسياسات الشعبوية غير الليبرالية. إذ تناضل الديمقراطيات الأكثر رسوخاً والناشئة، ضد صعود الأحزاب التي تروج لأجندات انعزالية، والاستبعاد الاجتماعي، وضد التجانس الثقافي، بينما تدعي أنها الصوت الوحيد أو الحقيقي الذي يمثل الشعب. هذا الادعاء الشعبوي بالتمثيل الوحيد يهدد جوهر المشاركة الديمقراطية لصنع القرار في القرن الحادي والعشرين. كما أنه يقوّض سيادة القانون من خلال مهاجمته لفصل السلطات وخاصة استقلال وشرعية المؤسسات القضائية.

لا يوجد سبب واحد يمكنه تفسير فشل وانهيار جمهورية فايمار. ولكن يمكن تصنيف الأسباب الأكثر شيوعاً إلى ثلاث فئات: المشكلات الاقتصادية، والمشكلات المؤسسية، وأدوار أفراد معينين. وعند إنشائها، رُحب بجمهورية فايمار كواحدة من أكثر الحكومات ديمقراطية في أوروبا، على الرغم من ذلك فقد دامت أقل من خمسة عشر عاماً بقليل.

وتميزت جمهورية فايمار بالتناقضات والصراعات، إذ منح الدستور الجديد حقوقاً وحرّيات جديدة مهمة للأفراد والجماعات، ليبدأ حقبة ازدهر فيها الإبداع والتجريب. في الوقت نفسه،

فشلت الجمهورية في إقناع العديد من الألمان، المعتادين على الملكية، بقبول سلطتها والثقة بها. وتضررت ثقة الشعب بالجمهورية بشكل خاص حيث واجهت البلاد أزمات اقتصادية وتحديات من الأحزاب السياسية المعادية للديمقراطية.

لقد جاءت جمهورية فايمار لتحمل الكثير من الألمان إهانة الحرب العالمية الأولى واللوم على كل المصاعب المصاحبة لها. ومن نواح كثيرة، لم يتغير هذا الارتباط والسردية أبداً، لا سيما من بنود معاهدة فرساي التي جعلت الجيش الألماني، الذي كان يفتخر به يوماً ما، إلى لا شيء عملياً وألقى باللوم كله على ألمانيا في الحرب.

ولقد تمتعت الجمهورية بقوة ديمقراطية كبيرة، وسمح بالحريات الفردية للجميع، ومنح الحق في حرية التعبير والحق في المساواة والحق في الدين لكل مواطن ألماني. ويمكن التصويت لجميع البالغين فوق سن العشرين. وكان نظام التصويت المستخدم هو التمثيل النسبي، وهو نظام عادل تحصل فيه الأحزاب على مقاعد بما يتناسب مع عدد الأصوات المدلى بها لها، وأستخدم هذا النظام لانتخاب الرئيس وأعضاء الرايخستاغ. ومنذ العام ١٩٢٤ فصاعداً، كان للجمهورية أيضاً عملة جديدة، وبعد تنفيذ خطة داويز، شهدت حقبة من الاستقرار الاقتصادي النسبي.

أدى الاعتماد على القروض الأجنبية بعد خطة داويز إلى كساد اقتصادي حاد في أعقاب انهيار الاقتصاد الأمريكي. والذي ترتب عليه في النهاية مزيداً من عدم الاستقرار السياسي، وفي نهاية المطاف، ساهم في نهاية الحكومة الديمقراطية. وللمدة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٣، عانت جمهورية فايمار من مشكلات خطيرة، مثل التضخم المفرط والتطرف السياسي، بما في ذلك القتل السياسي ومحاولات الاستيلاء على السلطة من قبل الجماعات شبه العسكرية والمليشيات المتنافسة، فضلاً عن العلاقات المثيرة للجدل مع المنتصرين في الحرب العالمية الأولى.

وخلال الأعوام من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٩، استعادت قدراً كبيراً من الاستقرار النقدي والسياسي، وتمتعت الجمهورية بالازدهار النسبي. وتسمى تلك السنوات أحياناً العشرينيات الذهبية. لكن الأزمة الاقتصادية العالمية، ضربت ألمانيا بشكل استثنائي، اعتباراً من تشرين الأول ١٩٢٩، وأدت معدلات البطالة المرتفعة إلى انهيار الحكومة الائتلافية ومن آذار ١٩٣٠ حكم العديد من المستشارين من خلال سلطات الطوارئ التي منحها الرئيس بول فون هيندنبورغ. انتهت هذه الفترة بتعيين أدولف هتلر مستشاراً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣.

(الملحق أ) رؤساء ومستشارو جمهورية فايمار (١٩١٩-١٩٣٣)

- الرئيس فريدريش ايبرت (١٩١٩).
- الرئيس هانز لوثر (١٩٢٥) قائم بأعمال.
- الرئيس والتر سيمونز (١٩٢٥) قائم بأعمال.
- الرئيس الجنرال فيلد مارشال بول فون هيندنبورغ (١٩٢٥).
- المستشار فيليب شيدمان (١٩١٩).
- المستشار جوستاف باور (١٩١٩-١٩٢٠).
- المستشار هيرمان مولر (١٩٢٠ ؛ المرة الأولى).
- المستشار كونستانتين فيرينباخ (١٩٢٠-١٩٢١).
- المستشار جوزيف ويرث (١٩٢١-١٩٢٢).
- المستشار فيلهلم كونو (١٩٢٢-١٩٢٣).
- المستشار جوستاف ستريسيمان (١٩٢٣).
- المستشار فيلهلم ماركس (١٩٢٣-١٩٢٥ ؛ المرة الأولى).
- المستشار هانز لوثر (١٩٢٥-١٩٢٦).
- المستشار فيلهلم ماركس (١٩٢٦-١٩٢٨ ؛ مرة ثانية).
- المستشار هيرمان مولر (١٩٢٨-١٩٣٠ ؛ المرة الثانية).
- المستشار هاينريش برونيغ (١٩٣٠-١٩٣٢).

- المستشار فرانز فون بابن (١٩٣٢).

- المستشار كورت فون شلايشر (١٩٣٢-١٩٣٣).

- المستشار أدولف هتلر (١٩٣٣-١٩٤٥).

الملحق (ب) الخصائص الرئيسية لدستور فايمار

في ١١ آب ١٩١٩ ، وقع الرئيس إيبيرت على دستور فايمار ليصبح قانوناً نافذاً. وقد واجه القانون معارضة شديدة من الجيش واليسار الراديكالي. واحتوى الدستور على ١٨١ مادة وغطى كل شيء من هيكل الدولة الألمانية (الرايخ) وحقوق الشعب الألماني إلى الحرية الدينية وكيفية سن القوانين.

كان هناك مجلسان برلمانيان في الجمهورية، الرايخستاغ والرايخسبر. وكان المستشار زعيم الرايخستاغ. والمستشار منصبٌ مماثلٌ لرئيس الوزراء البريطاني، ويتم تعيينه من قبل الرئيس. وعادةً يكون المستشار هو زعيم أكبر حزب، على الرغم من أن هذا لم يكن الحال دائماً.

كانت جمهورية فايمار نظاماً فيدرالياً، قُسمت إلى ثماني عشرة ولاية مختلفة تسمى لند، ولكل منها حكومة محلية خاصة بها. ويمكن للولايات إرسال ممثلين عن حكوماتها المحلية إلى الرايخسبر. وعلى الرغم من هذه التغييرات، كان هناك أيضاً العديد من جوانب الحكومة التي استمرت العديد من جوانبها كما كانت من قبل. وللحفاظ على الاستقرار في الحكومة، ظل العديد من موظفي الخدمة المدنية والقادة العسكريين القدامى في مواقع قوة مماثلة، وبالتالي لا يزال لديهم تأثير هائل.

وعلى غرار دستور الإمبراطورية الألمانية لعام ١٨٧١، يمكن هيكلة محتوى دستور فايمار إلى ثلاثة أقسام: اختصاصات الدولة وتنظيمها الداخلي وعلاقتها بالشعب. وكانت إحدى السمات الرئيسية للدستور الجديد هي الموقف القوي لرئيس الجمهورية الذي تضمنت اختصاصاته الأكثر أهمية الحق في تعيين المستشار وعزله (المادة ٥٣)، والحق في حل البرلمان (المادة ٢٥) وصلاحيته اتخاذ تدابير الطوارئ وإصدار مراسيم الطوارئ (المادة ٤٨).

بخلاف الانتخابات، كان الناس قادرين على التأثير على العملية التشريعية مباشرة عن طريق

الاستفتاء. وكان ثالث حقوق المشاركة الناتج قائماً على أمنية تنوع قنوات إرادة الشعب من أجل تعزيز عرضها. وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإنَّ الواقع السياسي لم يلبِّ إمكاناتِ هذا العنصر الديمقراطي المباشر. وقد جعلت المادة ٧٣ النصاب القانوني أكبر من أن تسمح بتطبيق مثمر. ومن الاستفتاءات القليلة التي وصلت إلى النصاب القانوني اللازم، لم ينجح أيٌّ منها. ولم يتم استكشاف احتمالات المبادرات من أعلى إلى أسفل من قبل الرئيس، بسبب المزايا الواضحة للسلطات الطارئة الممنوحة بموجب (المادة ٤٨).

أعطت المادة ٤٨ من الدستور الرئيس سلطة الحكم بمرسوم في حالة الطوارئ، متجاوزاً الراجحستاغ المنتخب. غير أنه لم يقدم تعريفاً لما يشكّل «حالة الطوارئ». وقد أُسيء استخدام هذه المقالة بشكل متكرر من قبل الرئيس هيندنبورغ وسمح لهتلر في النهاية بالسيطرة «بشكل قانوني» على ألمانيا.

هذا الانفتاح في دستور فايمار، والذي لم يتم التعبير عنه فقط من خلال وضع جدول الأعمال في الفصل الثاني، ولكن أيضاً من خلال استخدام مصطلحات غامضة، مثل شروط سلطات الطوارئ الرئاسية في المادة ٤٨ الفقرة ٢ («إذا كان الأمن العام و يتعرض النظام للاضطراب أو التهديد بشكل خطير [...]»)، حيث كان أصل التطور الدستوري الديناميكي لجمهورية فايمار. صاغ دستور فايمار النظام السياسي وفتحته أمام المصادقة التشريعية والتفسير القضائي، وبالتالي عهد إلى مصدر شرعيته: سيادة الشعب (المادة ١، الفقرة ١).

في يوم اعتماد الدستور من قبل الجمعية الوطنية، وصف إدوارد ديفيد، وزير الداخلية (١٨٦٣ - ١٩٣٠)، النظام حديث الولادة بأنه «أكثر ديمقراطية في العالم»، ما تبين أنه أكثر من سوء تقدير طفيف، لكنه عبّر عن الآمال المعلقة على جمهورية فايمار الجديدة، وهي حقبة كان من المفترض أن تُبنى عليها، والتي أطلق عليها الرئيس فريدريش إيبرت «التحول من الإمبريالية إلى المثالية، ومن القوة العالمية، إلى العظمة الروحية.»

بينما كان فريدريش إيبرت، أول رئيس للجمهورية قد أصدر ١٣٦ قراراً طارئاً خلال سنوات الأزمة ١٩١٩ - ١٩٢٥، كان على دراية بالآثار الإشكالية، وبالتالي حاول تطوير قدرة البرلمان على الوفاء بمسؤولياته الديمقراطية. لكن خليفته بول فون هيندنبورغ دافع عن جمهورية رئاسية قوية وعارض تعزيز البرلمان. وخلال السنوات من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٢، أصدر ١٠٩ قرارات طوارئ، مما

وسَّع نطاق المادة ٤٨ الفقرة ٢ بلا حدود تقريباً وأكَّد مرة واحدة وإلى الأبد وضعها كـ «دستور احتياطي» معه، وبذلك تحولت القاعدة العامة للإطار المؤسسي لفايمار إلى حالة الاستثناء الدائمة (١٧).

وبالنظر إلى الإرث التاريخي للإمبراطورية الألمانية، وحرَبها الخاسرة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعمل السياسي أو عدم وجوده وانتشار المشاعر المناهضة للديمقراطية، نجد من الضرورة تحليل دستور فايمار وصياغته وتطبيقه لاحقاً ضمن هذا التعقيد. وبكلمات المؤرخ بيتر جاي: «ولدت الجمهورية وهي مهزومة، وعاشت في حالة اضطراب، وماتت في الكارثة». وعلى الرغم من أن دستور فايمار تضمن فرصة للتطور الديمقراطي، إلا أنه لم ينجح في تأمينها.

المختصرات

SDP	Social Democratic Party
USDP	the Independent Social Democratic Party of Germany
MSPD	Majority Social Democratic Party of Germany
Reichstag	The lower House of Parliament
Freikorps	Volunteer Corps
Kaiser	A German word for emperor

المصادر

1. “The Constitution of the German Reich” / August 11, 1919 / Translation of Document 2050-PS / Office of U.S. Chief of Counsel. The Constitution of the German Reich / August 11, 1919 / Translation of Document 2050-PS / Office of U.S. Chief of Counsel. – Cornell University Library Digital Collections: Donovan Nuremberg Trials Collection
2. 1947, “Papers Relating to the Foreign Relations of the United States“, United States. Department of State.
3. Abraham D. 1986 “The Collapse of the Weimar Republic, Political Economy and Crisis”, Holmes & Meier.
4. Beram R.A. 1987 “Paul von Hindenburg”, Chelsea House.
5. Bergen D. L. 2016, “War and Genocide: A Concise History of the Holocaust”, (Lanham: Rowman & Littlefield).
6. Blanke R. 2021 “Orphans of Versailles, The Germans in Western Poland”, University Press of Kentucky.
7. E. J. Feuchtwanger 1993 „From Weimar to Hitler/ Germany, 1918-33”., pp. 21-32, New York.

8. Fergusson A. 2010, “When Money Dies The Nightmare of Deficit Spending, Devaluation, and Hyperinflation in Weimar Germany“,PublicAffairs.
9. G. Smith 1985 “Democracy in Western Germany Parties and Politics in the Federal Republic”, Gower.
10. HenigR. 1998 „The Weimar Republic 1919–1933”, London–New York, pp. 5.
11. HidenJ. 2014 „The Weimar Republic”, London–New York.
12. JonesL.E. 2016 “Hitler versus Hindenburg, the 1932 Presidential Elections and the End of the Weimar Republic” Cambridge University Press.
13. JonesL.E.2020 “The German Right, 1918–1930 Political Parties, Organized Interests, and Patriotic Associations in the Struggle Against Weimar Democracy”, Cambridge University Press.
14. KennedyE. 2004 “Constitutional Failure, Carl Schmitt in Weimar”, Durham– London.

15. I.Kershaw I. 2010, „Hitler: A Biography”, W. W. Norton.
16. KochanL. “The Russian Road to Rapallo”. Soviet Studies, Vol. 2, No. 2 (October 1950), pp. 109–122.
17. Kolb E. 2004, ” The Weimar Republic”, London–New York.
18. MühlhausenW. 2006 „Friedrich Ebert 1871–1925/ Reichspräsident der Weimarer Republik”, Dietz.
19. PollR. „The Weimar Constitution Germany’s first Democratic Constitution, its Collapse, and the Lessons for Today” May 2020, Konrad–Adenauer–Stiftung, pp. 5.
20. Price M.P.1999,“Dispatches from the Weimar Republic Versailles and German Facism”, Pluto Press.
21. Schaefer K. 2020,“German Military and the Weimar Republic”, Pen & Sword Books Limited.
22. SchukerS.A. 1976 “The End of French Predominance in Europe: The Financial Crisis of 1924 and the Adoption of the Dawes Plan”, Chapel Hill: University of North

Carolina Press.

23. Solly M. 2019 „What the Weimar Republic Can Teach Us About Modern Democracy”, [enter date: 25/3/2022], <https://www.smithsonianmag.com/smart-news/what-weimar-republic-can-teach-us-about-modern-democracy-180971923/>
24. Stachura P.D. 1986 “Unemployment and the Great Depression in Weimar Germany”, New York.
25. Taylor F. 2014, “The Downfall of Money Germany’s Hyperinflation and the Destruction of the Middle Class”, Bloomsbury Publishing Plc.
26. Telzrow M.E. 2009 “Lessons of the Weimar Republic” [Enter date 11/2/2022]. <https://thenewamerican.com/lessons-of-the-weimar-republic>

إنَّ دراسة «جمهورية فايمار ودروسها للعراق» بحث شائق يستعرض حقبة تاريخية في ألمانيا حيث تشكل فيها نظام سياسي جديد امتد من بعد الحرب العالمية الثانية ١٩١٩م إلى صعود النازية وحكم هتلر ١٩٣٣، وجمهورية فايمار هي نسبة إلى البلدة التي اجتمعت فيها الجمعية الوطنية الألمانية لانتخاب الحكومة في ظل النظام السياسي الجديد.

إنَّ التعرف على جمهورية فايمار لا يساعدنا فقط على فهم المجتمع الألماني الذي ظهرت فيه الدكتاتورية مع نهاية تجربته الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى فحسب، ولكنه مفيد أيضاً كدرس في فهم الديمقراطيات عندما تكون هشّة. الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يقوم على ديمومة مؤسساتها وفعالية مواطنيها. المواطنون ينتقدون ويطالبون ما يصل إليهم من معلومات وأخبار، وخاصة المعلومات السياسية الخاطئة، وهم المشاركون الفاعلون الذين يتحدثون ضد الظلم بدلاً من مشاهدته والسكوت عنه، وهم يرون سيطرة حكومتهم على مجتمعهم من خلال قادة غير خاضعين للمساءلة.



978-9922-9781-2-3